

السودان



2015

موجز قُطري

السودان



الحصول على نسخ
للحصول على نسخ من الموجز القطري للسودان، يرجى الاتصال بالعنوان التالي:

قسم المنشورات
باللجنة الاقتصادية لأفريقيا
ص.ب 3001
أديس أبابا، إثيوبيا

الهاتف: +251 11 544 - 9900
الفاكس: +251 11 551 - 4416
البريد الإلكتروني: ecainfo@uneca.org
الموقع الشبكي: www.uneca.org

لتنزيل نسخة إلكترونية مجاناً من منشورات اللجنة، يرجى زيارة الموقع التالي:
www.uneca.org/publications

© 2016 اللجنة الاقتصادية لأفريقيا

أديس أبابا، إثيوبيا
جميع الحقوق محفوظة
الطبعة الأولى: آذار/مارس 2016

ISBN: 978-99944-68-20-1

يمكن اقتباس أو إعادة طبع أي جزء من المادة المنشورة في هذا الكتاب بحرية تامة. غير أنه ينبغي إشعار اللجنة الاقتصادية لأفريقيا وتزويدها بنسخة من المطبوعة المنشورة بهذا الخصوص.

ملحوظة: إن التسميات المستخدمة في هذا المنشور والمادة الواردة فيه لا تعني الإعراب عن أي رأي كان من جانب اللجنة الاقتصادية لأفريقيا بشأن المركز القانوني لأي بلد أو إقليم أو مدينة أو منطقة، أو بشأن سلطاتها، أو تعيين حدودها أو تخومها، أو نظامها الاقتصادي أو مستوى نموها. ولا يقصد بتسميات من قبيل "متقدمة" أو "صناعية" أو "نامية" إلا تلبية الأغراض الإحصائية دون أن يعني ذلك بالضرورة الإعراب عن حكم بشأن المستوى النمو الذي بلغه إليه بلد معين أو منطقة بعينها.

المحتويات

شكر وعرفان.....	٥
نبذة عن السودان.....	٩
1 - المقدمة.....	1
2 - السياق الإقليمي.....	3
3 - الأداء الاقتصادي.....	9
1-3 النمو الاقتصادي.....	9
2-3 مقارنة التوقعات الاقتصادية.....	11
3-3 السياسة النقدية.....	12
4-3 المالية العامة.....	12
5-3 الاستثمار.....	13
6-3 المبادلات الخارجية وميزان المدفوعات.....	14
4 - التنمية الاجتماعية.....	17
1-4 النمو الديموغرافي والتنمية البشرية.....	17
2-4 العمالة.....	18
3-4 الصحة.....	19
4-4 التعليم.....	20
5-4.....	21
5 - التحديات الكبرى.....	23
6 - ملف مواضيعي:استدامة المالية العامة.....	25
7 - تقييم نوعية البيانات الوطنية.....	29
قائمة المراجع.....	30

الجداول

- 1 : موجز أداء السودان فيما يتعلق بالأبعاد الواردة في دليل التكامل الإقليمي الأفريقي.....5
- 2 : رصيد الميزانية (في المائة).....25
- 3 : عبء خدمة الدين في المائة).....26
- 4 : اتجاهات الدين الجديدة (ملايين الدولارات الأمريكية)26

الأشكال

- 1 : معدل النمو في السودان وأفريقيا وشمال أفريقيا (النسبة المئوية).....3
- 2 : توزيع القيمة المضافة (بالنسبة المئوية من الناتج المحلي الإجمالي) وعموها الحقيقي (بالنسبة المئوية) حسب قطاع النشاط في عام 2014.....10
- 3 : توزيع مكونات الناتج المحلي الإجمالي (بالنسبة المئوية من الناتج المحلي الإجمالي) وعموها الحقيقي بالنسبة المئوية، على أساس نهج الطلب في عام 2014.....10
- 4 : توقعات معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي حسب كل مؤسسة11
- 5 : دقة التوقعات11
- 6 : معدلات التضخم السنوية، السودان/شمال أفريقيا، 2010 - 2015 (بالنسبة المئوية).....12
- 7 : الأرصدة المجمعة من وزارة الخزانة كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي ، 2011 - 2015.....13
- 8 : النسبة المئوية للاستثمار المباشر الأجنبي من تكوين رأس المال الثابت الإجمالي.....13
- 9 : النسبة المئوية للاستثمار المباشر الأجنبي من تكوين رأس المال الثابت الإجمالي.....14
- 10: توزيع الصادرات، 2014 (بالنسبة المئوية).....14
- 11: توزيع الواردات (بالنسبة المئوية).....15
- 12 : تطور الحساب المالي (بملايين دولار أمريكي).....15
- 14 : النسبة المئوية للإعالة العمرية والتغيرات في السكان (بالملايين).....17
- 15: مؤشر التنمية البشرية.....18
- 16: تطور معدلات الفقر و النمو الاقتصادي للفرد (بالنسبة المئوية)18
- 17: معدل وفيات الرضع.....20
- 18: معدل التمدد في الابتدائي والثانوي20

شكر وعرفان

كاهوي، ومريم بكاي، وعزيز جعيد من المكتب دون الإقليمي لشمال أفريقيا. وتولى الإشراف على تحرير المخطوطة محمد مصدق من المكتب دون الإقليمي.

وجرى إعداد الموجزات القطرية بتنسيق عام وتوجيه من السيدة جيوفاني بيها، نائبة الأمين التنفيذي للجنة الاقتصادية لأفريقيا المسؤولة عن نشر المعارف، وبإشراف مباشر من السيد نسيم أولمان، مدير المكتب دون الإقليمي لشمال أفريقيا بالإنابة.

وقدّم فريق المراجعة الداخلية الذي أنشأه قسم الجودة التشغيلية التابع للجنة الاقتصادية تعليقات ومساهمات قيمة.

كما نود أن نشكر الأستاذ ظافر سعيدان على ملاحظاته التي تنم عن خبرة واسعة، والشكر موصول لمنظمة «أوبن ووتش داتا» (Open Watch Data) على اضطلاعها بمراجعة البيانات وتحليلها.

ولا بد في الختام من تنويه خاص بقسم المنشورات في اللجنة الاقتصادية على تحرير هذا الموجز القطري وترجمته وتصميمه البياني وطباعته.

يكمّن الهدف من سلسلة الموجزات القطرية التي تصدرها اللجنة الاقتصادية لأفريقيا في إنتاج ونشر تحليلات وتوصيات في مجال السياسات العامة لكل بلد وكل منطقة دون إقليمية بغرض تحقيق تحول اقتصادي من شأنه تعزيز النمو المطّرد والتنمية الاجتماعية المستدامة، وتوطيد التكامل الإقليمي، وتيسير التخطيط الإنمائي والإدارة الاقتصادية. والموجزات القطرية هي نتاج لتعاون المكاتب دون الإقليمية مع المركز الأفريقي للإحصاءات في اللجنة الاقتصادية، فضلا عن المساهمات التي قدمتها شُعب سياسات الاقتصاد الكلي؛ والتكامل الإقليمي والتجارة؛ وسياسات التنمية الاجتماعية.

وقد قام بإعداد الموجز القطري للسودان مركز بيانات المكتب دون الإقليمي لشمال أفريقيا التابع للجنة الاقتصادية وقسم المبادرات دون الإقليمية، بتنسيق من السيد زبير بن حموش. وساهم في الموجزات القطرية كل من السادة والسيدات: عمر عبد الرحمن، رئيس مركز البيانات بالإنابة، وأوكوزياس غباغيدي، رئيس قسم المبادرات دون الإقليمية، وهدي مجري، وسالم صبار، وإيزيدور

نبذة عن السودان

الترتيب	معلومات عامة
دليل التنمية البشرية (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي) 167/187 (2014)	المنطقة شمال أفريقيا
دليل الفوارق بين الجنسين (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي) 135/155 (2014)	اللغة الرسمية العربية
دليل مو إبراهيم للحكومة في أفريقيا (مؤسسة مو إبراهيم) 51/54 (2014)	العملة الجنيه السوداني
مؤشر سهولة ممارسة الأعمال (البنك العالمي) 159/189 (2016)	العاصمة الخرطوم
مؤشر مدركات الفساد (منظمة الشفافية الدولية) 175 /173 (2014)	العضوية في إحدى الجماعات الاقتصادية الإقليمية
	السوق المشتركة لدول شرق والجنوب الأفريقي، تجمع الساحل والصحراء، الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية.

النمو الاقتصادي



لقدت كان تأثير الصدمة المرتبطة بالانفصال في السودان شديدا مُخلفا انخفاضا هائلا في معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي في عام 2012 (من 6,5 في المائة عام 2010 إلى 0,5 في المائة عام 2012). كما أدّى الانفصال إلى هبوط شديد في حصة المواد الهيدروكربونية في الناتج المحلي الإجمالي الذي انتقل من 11,4 في المائة عام 2009 إلى 3,1 في المائة عام 2013.

السياسة المالية وسياسة المديونية



خلال الفترة (2012-2014)، وضعت الحكومة السودانية خطة دعم تطمح خصوصا إلى: '1' ترشيد المالية العامة من خلال خفض النفقات الجارية لفائدة مشاريع إنمائية وطنية، '2' تحسين إدارة المالية العامة ورفع القدرات الضريبية. وقد سمحت خطة الدعم تصحيح العجز في الناتج المحلي الإجمالي من ناقص 3,5 في المائة عام 2012 إلى ناقص 0,9 في المائة عام 2014.

التضخم والسياسة النقدية



عرف تضخم أسعار الاستهلاك، بالرغم من أنها لا تزال مرتفعة جدا، استقرارا في عام 2014، ليبلغ 37 في المائة مقابل 36,4 في المائة عام 2013. كما شهد معدل الصرف الحقيقي انخفاضا متكررا ليبلغ 22 في المائة عام 2012 و 34 في المائة في تشرين الثاني/نوفمبر 2013. ولكنه يبقى مبالغا فيه بحوالي 40 في المائة حسب تقديرات صندوق النقد الدولي.

الحساب الجاري والأداء التجاري



في عام 2014، انتقل العجز التجاري من 5,0 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي إلى 6,0 في المائة خلال السنة السابقة، مما سمح بتحسّن في معدل تغطية الواردات بالصادرات الذي بلغ 53,6 في المائة مقابل 54,8 في المائة عام 2013. كما عرف عجز ميزان الحساب الجاري تحسّنا مُنتقلا من 8,7 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي عام 2013 إلى 8,4 في المائة عام 2014.

الاستثمار المباشر الأجنبي

تراجعت حصة الاستثمارات المباشرة الأجنبية في مجموع الاستثمارات فانتقلت من 19,6 في المائة عام 2012 إلى 16,1 في المائة خصوصا بسبب الاضطرابات الإقليمية وانخفاض الإنتاج في قطاع المواد الهيدروكربونية . كما تُوثر بيئة الأعمال قليلة الجاذبية (يُصنّف السودان في المرتبة 149 من مجموع 189 في تقرير ممارسة أنشطة الأعمال لعام 2014) في الاستثمار المحلي والأجنبي لا سيما في القطاعات غير الاستخراجية.



ديناميات السكان

بلغ عدد سكان السودان حوالي 40 مليون نسمة، 41 في المائة منهم يبلغون من العمر أقل من 15 عاما و56 في المائة تتراوح أعمارهم بين 15 و64 عاما و3 في المائة أكثر من 65 عاما.



الفقر

لا يزال مُستوى الفقر في السودان يَبعثُ على القلق بالرغم من الاتجاه نحو الانخفاض الذي لوحظ في دليل الفقر الذي قُدّر بنسبة 46,5 في المائة من مجموع السكان.



العمالة

بلغ معدل البطالة في 2014 نسبة 19,5 في المائة لكن بمتغيرات هامة مرتبطة بالجنس والعمر والموقع الجغرافي. وبالفعل، قُدّر معدل البطالة 13,3 في المائة بالنسبة للرجال و32,1 في المائة بالنسبة للنساء و33,3 في المائة بالنسبة للشباب الذين تتراوح أعمارهم من 15 إلى 24 عاما. ويُمثل القطاع الزراعي 42 في المائة من مجموع السكان الناشطين بيد أن القطاعين العام والتجاري يُوظفان، على الترتيب، 19 و11 في المائة من اليد العاملة.



الصحة

لا يتعدى عدد الهياكل الأساسية والطواقم الطبية المستشفيات لمجموع 100 ألف نسمة وثلاثة أطباء لمجموع 10 آلاف نسمة. وبالرغم من الجهود المبذولة والاستثمارات المنجزة في قطاع الصحة، تظل صحة الأم والصحة الإنجابية تدعوان على القلق. إذ لا يزال معدل الوفيات النفاسية ووفيات الرضع مرتفعاً بمعدل 216 وفاة في كل 100 ألف ولادة حية بالرغم من تسجيل انخفاض كبير لها منذ سنوات التسعينات حيث كان يقدر بأكثر من 700 وفاة.



التعليم

بذل البلد جهودا ملحوظة قصد تحسين النظام التعليمي لا سيما عبر تأسيس تعليم مجاني وإلزامي إلى غاية سن الثالثة عشر وتعزيز معدل محو أمية الكبار التي بلغت 62,0 في المائة. وتجدر الإشارة إلى أن معدل إلمام الشباب البالغين من 15 إلى 24 عاما بالقراءة والكتابة مرتفع (87,3 في المائة).



المساواة بين الجنسين في المغرب

بلغ معدل الالتحاق بالمدارس 38,9 في المائة للفتيات مقابل 42,6 في المائة للفتيان. أما معدل مشاركة النساء في سوق العمل فقد بلغ 33,2 في المائة مقابل 93,1 للرجال. وتبقى مشاركتهن في السياسة محدودة بما أنهن لا يمثلن سوى 24,3 في المائة من أعضاء الغرفة السفلى للبرلمان.



المقدمة

الدين (85 في المائة منه مستحقات متأخرة²)، تُواصل السلطات تطبيق تدابير ترشيد النفقات العامة. وقد سمحت خطة الدعم المالي للفترة 2012-2014 بوقف التدهور في المالية العامة وتقليص عجز الميزانية من ناقص 8,3 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي عام 2012 إلى ناقص 9,0 في المائة عام 2014. وتتوقع هذه الخطة بلوغ 10 في المائة من أعباء الاقتطاعات الإلزامية في الناتج المحلي الإجمالي.

لقد أسهمت خطط الدعم المالي لعامي 2012 و2014 في تقليص العجز من ناقص 5,3 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي عام 2012 إلى ناقص 9,0 في المائة في 2014³. ومن المتوقع أن يتواصل الدعم المالي في عام 2015 مع تدابير جديدة لزيادة القاعدة الضريبية (لاسيما خفض الإعفاءات الضريبية وإصلاح نظام فرض الضريبة في قطاع الذهب وكذا تحسين قدرات الإدارة الضريبية).

على صعيد الأداءات الاقتصادية، من المنتظر تسجيل نمو في الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 5,3 في المائة عام 2015 مقابل 6,3 في المائة عام 2014. وشكّل قطاعا الصناعة والخدمات القوة الدافعة وراء النمو في عام 2014 بمساهمة بلغت ثلاث نقاط ونقطتين على التوالي، فيما انخفضت القيمة المضافة للقطاع الزراعي بناقص 1,4 في المائة وساهمت سلبا في النمو (ناقص نقطة واحدة)⁴.

2 مشاورات المادة 4 للفترة 2011-2014 ، صندوق النقد الدولي.

3 التقرير السنوي لبنك السودان المركزي، 2014

4 التقرير السنوي لبنك السودان المركزي، 2014

أثر انفصال جنوب السودان بشدة في القدرات المالية للبلد ولا يزال يؤثر في النمو الاقتصادي.

أدى انفصال جنوب السودان عام 2011 إلى هبوطٍ شديدٍ في عائدات المواد الهيدروكربونية (ناقص 75 في المائة) بالإضافة إلى انخفاضٍ في إيرادات الميزانية (ناقص 50 في المائة)¹.

تُواصل هذه الصدمة تأثيرها في النمو الاقتصادي من خلال انخفاض الضرائب المتأتية من عبور النفط من الجنوب نحو الشمال، يُضاف إلى ذلك انخفاض أسعار النفط. ولقد أثّرت كل هذه العوامل في قدرة الحكومة على تعزيز النمو. وقد تعرّضت نفقات الاستثمار لانخفاض أكثر أهمية (ناقص 38 في المائة) مقارنة بالنفقات الجارية (ناقص 25 في المائة). علاوة على ذلك، أدى تدهور المالية العامة إلى مديونية بلغت 78 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي عام 2013. كما تحدّ تقلبات المالية العامة وصعوبة تحصيل الدولة للضريبة بشدة من قدرات تسديد الدين مما يُشكل عائقاً أمام القدرة على تحمّل أعبائه.

وقصد مواجهة هذا الوضع، باشرت السلطات اتخاذ جُملة من الإجراءات الاستعجالية عام 2012 لاسيما ما تعلّق بالتحكم في تفاقم عجز الميزانية. إذ أدّى نُشوب الصراع مجدداً في عام 2013 إلى وقف تدابير التقشّف وبالتالي انخفاض أثر التدابير المتخذة حتى ذلك الحين. لكن وبالنظر إلى الضرورة الملحة لكبح تزايد

1 مشاورات المادة 4 للفترة 2011-2014 ، صندوق النقد الدولي.

لقد سجّل معدل نمو السودان انخفاضا طفيفا مقارنة بشمال إفريقيا (زائد 9,3 في المائة عام 2015 مقابل 5,1 في المائة عام 2014). وقد شوهد هذا الانتعاش في النمو في غالبية بلدان المنطقة باستثناء الجزائر التي قدّر النمو فيها 6,2 في المائة عام 2015 بسبب تراجع أسعار النفط، وتونس بنمو بلغ أقل من 1 في المائة بالنظر لاستمرار المشاكل الأمنية فيها وتأثيرها الشديد بها.

التنمية البشرية: إحراز تقدّم معتبر ولكن البلد لا يزال ما دون المعدّل الإقليمي

فيما يخصّ التنمية البشرية، تمّ تحقيق تقدّم ملحوظ إذ انتقل دليل التنمية البشرية من 331,0 إلى 473,0 خلال الفترة 1990-2013. ومن مجموع أبعاد دليل التنمية البشرية، شهد كلّ من بُعديّ الصحة (التي تمّ تقييمها حسب العمر المتوقع عند الولادة) والتعليم أكبر نمو ملحوظ. إلا أنّ تحديات هامة لا تزال قائمة. ويبقى معدّل العمر المتوقع الذي بلغ 1,62 عاماً في 2013 منخفضاً مقارنة بالمعدّل ما دون الإقليمي لشمال إفريقيا البالغ 3,68 عاماً. ولا يزال مستوى الفقر يبعث على القلق بالرغم من الاتجاه نحو الانخفاض الذي لوحظ في دليل الفقر الذي قدّر بنسبة 46,5 في المائة. وتبقى الفوارق بين المناطق كبيرة جداً لاسيما فيما يتعلّق بالحصول على الفرص التي تمنحها التنمية الاقتصادية وإعادة توزيع موارد النمو وثماره.

يواجه البلد عدّة تحديات منها ترشيد المالية العامة وتنويع اقتصاده

يواجه السودان تحديات عديدة قصيرة ومتوسطة الأجل. على المدى القصير، أُمّطت الصدمة الناتجة عن انفصال جنوب السودان اللثام عن ضعف التنوع الاقتصادي، إذ فقد البلد نصف

موارده عقبها ويواجه جرّاء ذلك ديونا خارجية تستنزف قُدراته على الاستثمار مستقبلا. وعلى المدى المتوسط، لا بُدّ من تصحيح أوضاع المالية العامة وترشيد النفقات. ورغم أن الإصلاحات التي باشرها البلد عامي 2012 و 2013 تسير سيراً حسناً، توجّب عليه بذل جهود أكبر بُغية تخفيض النفقات العامة غير الضرورية. وأخيراً، يعتبر التحوّل الهيكلي تحدياً حقيقياً يُواجهه البلد الذي يعمل جاهدا لتنويع اقتصاده. يعرف عبء الزراعة استقراراً بلغ 28 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي عام 2014 مقابل 32 في المائة عام 2006. أما حصة الزراعة في الناتج المحلي الإجمالي فتبقى أدنى من 30 في المائة في اتجاهها. وبالرغم من حصته التي تبلغ 5,21 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي، يخضع قطاع الصناعة لهيمنة الحرف اليدوية والنشاطات ضعيفة القيمة المضافة (نشاطات تحويل السلع الأولية).

ويتألف هذا الموجز القطري من ستة جوانب ترسم الملامح الأساسية للاقتصاد السوداني:

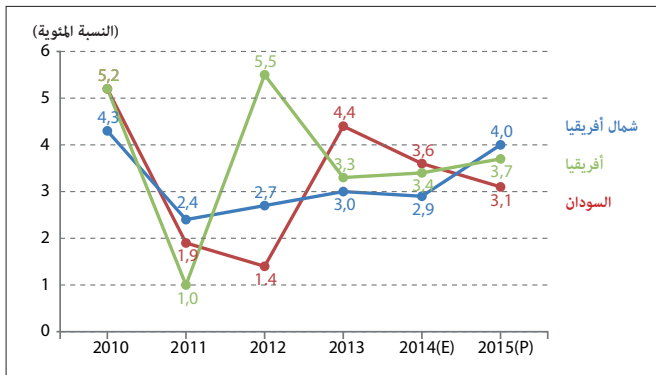
- السياق الإقليمي؛
- النمو الاقتصادي؛
- السياسة النقدية؛
- المالية العامة؛
- الاستثمار؛
- ميزان المدفوعات والمبادلات الخارجية.

ويكتمل تحليل الملامح الأساسية بدراسة للنقاط الأربع التالية:

- التنمية الاجتماعية؛
- التحديات التي ينبغي التصدي لها؛
- ملف مواضيعي: استدامة المالية العامة.

السياق الإقليمي

الشكل 1: معدل النمو في السودان وأفريقيا وشمال أفريقيا (النسبة المئوية)



المصدر: بيانات مجمعة من الإدارات الوطنية، بيانات النمو في أفريقيا مستقاة من إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية بالأمم المتحدة في شهر تشرين الأول/أكتوبر 2015، بيانات النمو في شمال أفريقيا قامت بحسابها اللجنة الاقتصادية لأفريقيا.

وبقي المغرب والجزائر بمنأى عن الاضطرابات السياسية الكبرى. ومع ذلك، تعاني هذه البلدان جميعها من الافتقار إلى الحوكمة الرشيدة. فعدم الاستقرار السياسي يرتبط بسوء الإدارة، وخاصة في مجال الاقتصاد، الأمر الذي يعوق دون شك تحقيق التنمية في المنطقة. ووفقا لدليل مو إبراهيم⁵، تم تصنيف تونس وحدها ضمن أفضل خمسة عشر بلدا أفريقيا (في المرتبة الثامنة). وجاء السودان في المرتبة الحادية والخمسين وموريتانيا في المرتبة الخمسين. في حين جاء المغرب في المرتبة السادسة عشرة والجزائر في المرتبة العشرين.

سجل النمو في عام 2015 ارتفاعا بنسبة 5,3 في المائة (الشكل 1) لاسيما بالنظر إلى انتعاش مُتَوَقَّع في القطاع الزراعي وكذا زيادة في إنتاج الذهب. ويبقى النمو في عام 2015 منخفضا مقارنة بذلك المسجل في شمال إفريقيا (9,3 في المائة) والذي قادته موريتانيا (6 في المائة) تليها المغرب (4,4 في المائة) ثم مصر (2,4 في المائة). ومن المتوقع أن تُسجل القارة الإفريقية نموًا بنسبة 7,3 في المائة مقابل 9,3 في المائة في عام 2014.

تواجه المنطقة تحديات عديدة، منها الاقتصادي والاجتماعي والسياسي. فقد تعرّضت أغلبية البلدان فيها لحركات اجتماعية واسعة النطاق، أدت إلى انعدام الاستقرار السياسي الذي خلّف مضاعفات جسيمة على النشاط الاقتصادي إذ تراجع معدل النمو الاقتصادي من 3,4 في المائة عام 2010 إلى 4,2 في المائة عام 2011 (الشكل 1).

وقد أدت الأحداث السياسية والاجتماعية التي بدأت في عام 2011 إلى دخول تونس ومصر وليبيا في فترة من عدم اليقين. ونفذت كل من مصر وتونس، على الرغم من هشاشة وضعهما الأمني، إصلاحات سياسية أفضت إلى تنظيم انتخابات رئاسية أعادت قدرا من الاستقرار السياسي. وقد سمح هذا الاستقرار النسبي باستئناف النمو في مصر. ولا تزال ليبيا تعاني من قلاقل سياسية تحدّ بشكل كبير من احتمالات النمو. وفي عام 2009، تمكنت موريتانيا من استعادة الاستقرار السياسي الذي مكنها من تحقيق معدل نمو بلغ 5,5 في المائة خلال الفترة 2010 - 2015.

ومن حيث كفاءة الأنظمة العامة (بمقياس متدرج من 1 إلى 100 نقطة، حيث تمثل الدرجة 100 الدرجة الأفضل)، لم يُحرز وفقاً لمؤشر البنك الدولي للحوكمة الرشيدة⁶، أي تقدم ملموس منذ عام 2010. ولم يحصل أي بلد سوى المغرب على درجة أعلى من 50 نقطة في عام 2014. أما من حيث كفاءة الدولة، فلم يحدث تقدم يُذكر، بل إن الأداء تراجع بالنسبة لمصر وتونس. ولم يحرز أي بلد درجة تفوق 50 نقطة، وحصلت تونس على أعلى درجة (49) يليها المغرب (48). وأخيراً، لا يزال الفساد يشكل تحدياً كبيراً بالنسبة لاقتصادات المنطقة. فقد حصلت جميع البلدان على أقل من 4 درجات وفقاً لمؤشر منظمة الشفافية الدولية (حسب مقياس من صفر إلى 10، حيث يشكل الصفر الدرجة الدنيا). وفيما يتصل بمحاربة الفساد، كان التقدم المحرز غير كاف حيث لم يحرز أي بلد أكثر من 50 نقطة.

لا تزال إقتصادات المنطقة غير متنوعة بما فيه الكفاية، ولاسيما من حيث الصادرات، إذ يعتمد نموها على القطاعات الأولية أو الموارد الطبيعية. فصادرات الجزائر والسودان وموريتانيا، ومصر بدرجة أقل، تتركز بشكل كبير في منتجات ذات قيمة مضافة متدنية: إذ يشكل النفط والذهب والمواشي 77 في المائة من صادرات السودان؛ والمواد الهيدروكربونية 95 في المائة من صادرات الجزائر؛ والذهب وصيد الأسماك والحديد 78 في المائة من صادرات موريتانيا؛ والوقود والنفط والمشتقات النفطية 48 في المائة من صادرات مصر. وفي المقابل، تمكّن كل المغرب وتونس من تنويع صادراتهما بصورة نسبية. حيث تشكل السلع الإنتاجية أكثر من 16 في المائة من صادرات كلا البلدين، والسلع الاستهلاكية أكثر من 32 في المائة منها.

ولا تزال تنمية القطاع الخاص التحدي الكبير الذي تواجهه إقتصادات شمال إفريقيا، كما تشكل بيئة الأعمال التجارية أحد المحاور الرئيسية بالنسبة لحكومات المنطقة في هذا المجال.

ولم يحصل إلا المغرب وتونس على مرتبة أقل من المائة من قائمة البلدان في مؤشر ممارسة الأعمال التجارية لعام 2016. وتراجع التصنيف العالمي للجزائر ومصر في عام 2015. وبذلت موريتانيا

جهوداً كبيرة لتحسين بيئة أعمالها اعتباراً من عام 2013، لا سيما في مجال إنشاء المشاريع وفرص الحصول على الائتمان. واعتمدت حكومتها خارطة طريق جديدة لتحسين تصنيفها وفقاً لمؤشر ممارسة الأعمال التجارية في عام 2015.

ويشكل هذا القصور في تنويع الاقتصاد أيضاً ضغطاً على الموارد المتاحة للحكومات من أجل دعم التنمية الاقتصادية والاجتماعية. وبالنسبة لغالبية بلدان المنطقة، تعتمد الميزانية الدولة على عدد محدود من القطاعات والموارد غير المستقرة. وقد أُحرز تقدم في تحسين إدارة المالية العامة وتنويع الموارد، بما في ذلك الضرائب، ولكن لا يزال هناك الكثير مما يتعين القيام به في هذا المجال. وتتجاوز حصة إيرادات الضرائب في الناتج المحلي الإجمالي ما نسبته 19 في المائة تقريباً في جميع البلدان باستثناء السودان (7,3 في المائة).

وأخيراً، تشكل البطالة مشكلة مستعصية في بلدان المنطقة، حيث يتجاوز معدلها 10 في المائة في معظم البلدان. وشريحة الشباب هي الأكثر تأثراً بالبطالة حيث يفوق معدل البطالة في صفوفهم 25 في المائة في جميع البلدان، باستثناء المغرب (19,3 في المائة عام 2013).

وعلى صعيد التكامل الإقليمي، تبقى التجارة السودانية قليلة الاندماج في اقتصاديات شمال أفريقيا التي تمثل أقل من 01 في المائة من صادراتها الإجمالية و6,5 في المائة من وارداتها. وبالتالي فإن أثر عدوى الصدمات الاقتصادية من بلدان المنطقة الأخرى على اقتصادها يبقى محدوداً.

فيما يخص التكامل الإقليمي، يحتل السودان المرتبة 18 قارياً في ميدان التكامل التجاري والمرتبة 38 فقط فيما يتعلق بالتكامل الإنتاجي حسب دليل التكامل الإقليمي لأفريقيا الذي أعدته اللجنة الاقتصادية الإفريقية (الجدول 1). ولم تكن العضوية الثلاثية للبلد في السوق المشتركة لدول شرق إفريقيا والجنوب الإفريقي (كوميسا) والهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية

هذا العجز. ولا يتأتى هذا الأمر إلا إذا حدّد السودان بوضوح العوامل التي تُعيق مواصلة جهوده الرامية إلى تنويع الاقتصاد والتي منعه انفصاله عن الجنوب منذ 2012 من البدء فيها.

(إيغاد) وتجمع دول الساحل والصحراء (س-ص) ذات أثر إيجابي على تكثيف مبادلاته مع البلدان المجاورة وباقي بلدان القارة. إلا أنّ الأمل معقود على أن يسمح توسّع السوق السودانية، بفضل عضويتها في اتفاق الثلاثية الجديد (كوميسا-إيغاد-س.ص)، بتسوية

الإطار 1: التكامل الإقليمي

الجدول 1: موجز أداء السودان فيما يتعلق بالأبعاد الواردة في دليل التكامل الإقليمي الأفريقي.

الأداء الشامل - المرتبة 26 في تجمع دول الساحل والصحراء (العلامة -0,23)، والمرتبة 18 في السوق المشتركة لدول شرق إفريقيا والجنوب الإفريقي (العلامة 0,275). البلد الأفضل أداءً في السوق المشتركة لدول شرق إفريقيا والجنوب الإفريقي هي كينيا (العلامة -0,57). و المرتبة 06 في الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية (العلامة -0,27)*

حرية تنقل الأشخاص - المرتبة 25 في تجمع دول الساحل والصحراء (العلامة -0,15)، و المرتبة 18 في السوق المشتركة لدول شرق إفريقيا والجنوب الإفريقي (العلامة -0,06). والمرتبة 03 في الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية (العلامة -0,06)	التكامل التجاري - المرتبة 25 في تجمع دول الساحل والصحراء (العلامة 0,58)، والمرتبة 08 في السوق المشتركة لدول شرق إفريقيا والجنوب الإفريقي (العلامة 0,64). والمرتبة 03 في الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية (العلامة 0,67).	التكامل الإنتاجي - المرتبة 24 في تجمع دول الساحل والصحراء (العلامة -0,04)، و المرتبة 18 في السوق المشتركة لدول شرق إفريقيا والجنوب الإفريقي (العلامة -0,115). و المرتبة 06 في الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية (العلامة -0,04).	الهيكل الأساسية - المرتبة 04 في تجمع دول الساحل والصحراء (العلامة -0,39)، والمرتبة 08 في السوق المشتركة لدول شرق إفريقيا والجنوب الإفريقي (العلامة -0,48). والمرتبة 05 في الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية (العلامة -0,58).	التكامل المالي وتقارب سياسة الاقتصاد الكلية - المرتبة 27 في تجمع دول الساحل والصحراء (العلامة -0,00)، و المرتبة 18 في السوق المشتركة لدول شرق إفريقيا والجنوب الإفريقي (العلامة -0,08). والمرتبة 07 في الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية (العلامة -0,00).
البلد الأفضل أداءً في السوق المشتركة لدول شرق إفريقيا والجنوب الإفريقي هي سيشيل (العلامة -0,70).	البلد الأفضل أداءً في السوق المشتركة لدول شرق إفريقيا والجنوب الإفريقي هي زامبيا (العلامة -1).	البلد الأفضل أداءً في السوق المشتركة لدول شرق إفريقيا والجنوب الإفريقي هي مصر (العلامة -0,76).	البلد الأفضل أداءً في السوق المشتركة لدول شرق إفريقيا والجنوب الإفريقي هي سيشيل (العلامة -0,71).	البلد الأفضل أداءً في السوق المشتركة لدول شرق إفريقيا والجنوب الإفريقي هي سيشيل (العلامة -0,50).

* هناك نظام قيد الإعداد لدليل التكامل الإقليمي في إفريقيا. يقارن أداء كل البلدان الأفريقية التي تنتمي إلى كافة المجموعات الاقتصادية الإقليمية فيما بينها، وسيُدرج في التحديث المقبل في الموجزات القطرية للجنة الاقتصادية لإفريقيا.

يتجلى التكامل الإقليمي من خلال دليل التكامل الإقليمي في أفريقيا الذي تمت صياغته لقياس مدى احترام لالتزاماتها في إطار آليات التكامل القارية مثل خطة عام 2063 ومعهادة أبوجا. والدليل عبارة عن مشروع مشترك بين مصرف التنمية الأفريقي ومفوضية الاتحاد الأفريقي واللجنة الاقتصادية لأفريقيا. وهو يغطي الجوانب التالية: حرية تنقل الأشخاص، والتكامل التجاري، والتكامل الإنتاجي (تطور سلاسل القيمة الإقليمية)، والصلاات المتبادلة والهياكل الأساسية الإقليمية، وتقارب سياسة الاقتصاد الكلي. ويعرض الفرع التالي معلومات عن بعض مؤشرات الدليل.

حرية تنقل الأشخاص

حسب المصادر التي جرى الرجوع إليها منذ أواخر 2015⁸، يسمح السودان لرعايا بلدين إفريقيين آخرين فقط بالدخول بدخول أراضيه دون تأشيرة أو بتأشيرة مُمنَح عند الوصول. وصدّق السودان على صك تجمع الساحل والصحراء المتعلق بحرية تنقل الأشخاص ولكنه لم يصدّق على صك السوق المشتركة لدول شرق أفريقيا والجنوب الأفريقي في نفس المجال. أما الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية فليس لها لحد الآن صكّ حول حرية تنقل الأشخاص.

التكامل التجاري

حسب آخر البيانات المتاحة (2013)⁹، تفرض السودان تعريفات جمركية منخفضة على الواردات الآتية من الهيئة الحكومية الدولية للتنمية بمعدل 0,2 في المائة فقط. أما معدل تلك

المفروضة على الواردات الآتية من بلدان السوق المشتركة لشرق أفريقيا والجنوب الأفريقي فهو أعلى بقليل (0,6 في المائة). ولكن بالنظر إلى أن البلدان الأعضاء في السوق المشتركة لشرق أفريقيا والجنوب الأفريقي تُطبق عموماً تعريفات جمركية منخفضة على الواردات فيما بينها، يُصنّف السودان في المرتبة 07 من حيث ارتفاع التعريفات الجمركية على الواردات من مجموع 17 بلداً عضواً في السوق المشتركة لشرق أفريقيا والجنوب الأفريقي التي توفرت بيانات عنها.

إنّ حجم التجارة بين السودان وباقي المجموعات الاقتصادية الإقليمية التي ينتمي إليها ضعيف أيضاً (حسب المستويات المتوسطة للتجارة خلال الفترة 2012-2013. وقد قُدِّرَت قيمة واردات البلد من تجمع دول الساحل والصحراء 1,1 في المائة فقط من ناتجه المحلي الإجمالي عام 2013، مُحْتَلًا وفقاً لهذا المقياس المرتبة 08 من مجموع 23 بلداً عضواً في تجمع دول الساحل والصحراء التي توفرت بيانات عنها. فضلاً عن ذلك، جاء البلد في المرتبة 06 من مجموع 19 بلداً عضواً في السوق المشتركة لشرق أفريقيا والجنوب الأفريقي التي توفرت بيانات عنها، بقيمة واردات بلغت 1,7 في المائة فقط من الناتج المحلي الإجمالي. وبالنسبة لترتيبه ضمن مجموع البلدان 07 الأعضاء في الهيئة الحكومية الدولية للتنمية التي توفرت بيانات عنهم، احتل السودان المرتبة 05 بقيمة واردات من بلدان هذه الهيئة بلغت 0,5 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي (متقدماً إثيوبيا وكينيا فقط)¹⁰.

وفيما يتعلق بالصادرات داخل المنطقة، لم يكن أداء السودان قوياً أيضاً لا سيما خلال الفترة المدروسة. إذ صَدَّر السودان فقط 0,1 في المائة من ناتجه المحلي الإجمالي إلى بلدان تجمع دول الساحل والصحراء عام 2013، مقارنة سلباً بالطوغو (20 في المائة) وكوت ديفوار (14 في المائة) والنيجر (14 في المائة)

8 McKinsey, the International Air Transport Association and national websites

9 تم حساب متوسط التعريفات المطبقة بضرب أحدث البيانات للخطوط التعريفية من النظام المنسق 6 لتصنيف تجارة السلع الأساسية من قاعدة بيانات macmap التابعة لمركز التجارة الدولية (www.macmap.com)، جرى الإطلاع عليها عدة مرات مطلع (2015) في حصة الواردات بموجب هذا الخط التعريفي بناءً على أحدث البيانات التجارية المتاحة من قاعدة البيانات الإحصائية لتجارة السلع الأساسية التابعة للأمم المتحدة (COMTRADE). تم بعد ذلك إضافة هذه التعريفات المرجحة معاً للحصول على متوسط التعريفات المطبقة.

10 بيانات التجارة المأخوذة من قاعدة الإحصائيات التابعة للأمم المتحدة التي تم تصفحها عدة مرات عام 2015؛ بيانات الناتج المحلي الإجمالي المأخوذة من الموقع data.un.org الذي تم تصفحه في 2015.

وضمن المجموعات الاقتصادية الإقليمية التي ينتمي إليها، احتلَّ السودان مرتبة محتشمة (25 بين البلدان الإفريقية) في مؤشر الأونكتاد لتكامل تجارة السلع لعام 2012، الذي يقيس مدى تكامل تجارة البلد مع شركاءه.

يقيس المؤشر أيضا التكامل الإنتاجي من خلال استعراض تجارة السلع الوسيطة داخل الإقليم. وبالرغم من أن التجارة بين السودان والبلدان الأخرى التي تنتمي إلى نفس المجموعات الاقتصادية الإقليمية منخفضة نسبيا، إلا أن معدل السلع الوسيطة والإنتاجية ليس منخفضا لحد ما. ففي عام 2013، تمثلت 68 في المائة من وارداته السودان من تجمع دول الساحل والصحراء في سلع وسيطة ورأسمالية، مما جعله يحتل المرتبة 12 من مجموع 19 بلدا توفر هذا المقياس فيها. وفيما يتعلق بتكامله مع السوق المشتركة لدول شرق أفريقيا والجنوب الأفريقي، تمثلت 63 في المائة من واردات السودان من هذا التكتل في سلع وسيطة أو رأسمالية، محتلا بذلك المرتبة 08 من مجموع 19 بلدا عضوا فيها التي توفرت البيانات عنها. وبالنسبة للهيئة الحكومية الدولية للتنمية، تمثلت 43 في المائة من واردات السودان من هذه المجموعة الاقتصادية الإقليمية في سلع وسيطة أو إنتاجية في نفس العام، وبالتالي جاء البلد في المرتبة 05 من مجموع البلدان 07 التي توفرت بيانات عنها وفقا لهذا المقياس¹².

وفيما يخص الصادرات من السلع الوسيطة والإنتاجية، كان أداء السودان محتشما أيضا: '1' في عام 2013، تمثلت 73 في المائة من صادرات السودان إلى البلدان الأعضاء في تجمع الساحل والصحراء في سلع وسيطة وإنتاجية، محتلا بذلك المرتبة 08 من مجموع 19 بلدا عضوا فيه التي توفرت البيانات عنها؛ '2' في عام 2013، تمثلت 83 في المائة من صادرات السودان إلى البلدان الأعضاء في السوق المشتركة لشرق إفريقيا والجنوب الإفريقي في سلع وسيطة وإنتاجية، فاحتلَّ بذلك المرتبة 02 من مجموع 19 بلدا عضوا في هذا التكتل التي توفرت البيانات عنها؛ أخيرا، في

وبالتالي جاء البلد في المرتبة ما قبل الأخيرة (قبل جزر القمر فقط) من مجموع 23 بلدا عضوا في تجمع دول الساحل والصحراء وفقا لهذا المقياس وآخر البيانات المتوفرة عن كل بلد. وبالنسبة للسوق المشتركة لدول شرق أفريقيا والجنوب الأفريقي، صَدَّر السودان فقط 0,4 في المائة من ناتجه المحلي الإجمالي إلى البلدان الأعضاء فيها عام 2013، فجاء في المرتبة 15 من مجموع 18 بلدا توفرت بيانات عنها متقدما جزر القمر وإريتريا وليبيا فقط. وبلغت قيمة صادرات السودان إلى بلدان الهيئة الحكومية الدولية للتنمية 0,4 في المائة فقط من ناتجه المحلي الإجمالي، محتلا بذلك المرتبة 05 من مجموع البلدان 07 الأعضاء في الهيئة توفرت بيانات عنها وفقا لهذا المقياس ومتقدما إريتريا والصومال فقط¹¹.

وبالرغم من هذه القيم التي تبدو منخفضة بالنسبة للتجارة فيما بين البلدان الأفريقية، صُنِّف السودان ضمن البلدان الأعلى ترتيبا فيما يتعلق بتكامله التجاري العام مع المجموعات الاقتصادية الإقليمية التي ينتمي إليها. وقد يكون هذا راجعا إلى تكامل وارداته وانخفاض التعريفات الجمركية المفروضة على الواردات من البلدان الإفريقية الأخرى بالإضافة إلى أداءه الحسن نسبيا مقارنة بالبلدان الأعضاء في المجموعات الأخرى التي ينتمي إليها (تجمع دول الساحل والصحراء والسوق المشتركة لدول شرق أفريقيا والجنوب الأفريقي والهيئة الحكومية الدولية للتنمية).

التكامل الإنتاجي

يندرج السودان ضمن مجموعة البلدان الأدنى ترتيبا فيما يتعلق بتكامله ضمن سلاسل القيمة الإقليمية.

11 بيانات التجارة المأخوذة من قاعدة الإحصائيات التابعة للأونكتاد؛ بيانات الناتج المحلي الإجمالي المأخوذة من الموقع data.un.org.

12 المصدر: قاعدة بيانات UN Comtrade التي تم تصفحها عدة مرات عام 2015.

عام 2013، تمثلت 90 في المائة من صادرات السودان إلى البلدان الأعضاء في الهيئة الحكومية الدولية للتنمية في سلع وسيطة وإنتاجية، فاحتل بذلك المرتبة 02 من مجموع 07 بلدان أعضاء في هذا التكتل التي توفرت البيانات عنها.¹³

الهيكل الأساسية

فيما يتعلق بتكامل الهياكل الأساسية مع باقي المجموعات الاقتصادية الإقليمية التي ينتمي إليها، كان أداء السودان حسناً إلى حدٍّ معقول مقارنة بالأعضاء الآخرين في هذه المجموعات الاقتصادية الإقليمية. وحسب آخر البيانات المتاحة (2013)، صُنِّفَ النطاق الترددي لشبكة الإنترنت للفرد في البلد والمقدرة بحوالي 1,8 ميغابايت/الثانية لكل فرد كأعلى حادي عشر نطاق

في القارة.¹⁴ إن شبكات الإنترنت ذات النطاق العريض مهمة بالنسبة للاتصالات الدولية، سواء داخل إفريقيا أو خارجها، وخاصة لدعم تجارة الخدمات.

ويمكن الاطلاع على معلومات بشأن أداء السودان في بُعد مواءمة سياسات الاقتصاد الكلي على الموقع الشبكي لدليل التكامل الإقليمي في أفريقيا.

ويبدو أداء السودان ضعيفاً عموماً فيما يتعلق بالتكامل الإنتاجي والتنقل الحر للأشخاص والتكامل المالي ومواءمة سياسات الاقتصاد الكلي، بالرغم من أدائه القوي نسبياً في التكامل التجاري، والمتواضع في الهياكل الأساسية الإقليمية.

14 المصدر: بيانات سعة نطاق الإنترنت مأخوذة من الاتحاد الدولي للاتصالات، الذي تم الإطلاع على موقعه في تشرين الثاني/نوفمبر 2014. بيانات السكان مأخوذة من شعبة السكان للأمم المتحدة، التي تم الإطلاع على موقعها في 2015.

13 المصدر: قاعدة بيانات UN Comtrade التي تم تصفحها عدة مرات عام 2015.

الأداء الاقتصادي

1.3. النمو الاقتصادي

نمو قطاع الخدمات من 2,1 في المائة عام 2013 إلى 3,2 في المائة عام 2014 مدفوعا بقطاع البناء والأشغال العامة (5,8 في المائة عام 2014 مقابل 2,8 في المائة عام 2013) والخدمات المالية (4,8 في المائة عام 2014 مقابل 1,1 في المائة عام 2013).

ومن وجهة نظر هيكلية، لا يزال الاقتصاد السوداني محتكرا من قطاع الزراعة (الشكل 2). ففي عام 2014، انخفضت حصة الزراعة في الناتج المحلي الإجمالي بثلاث نقاط بسبب ارتفاع حصة قطاع المناجم لا سيما النفط. وتبقى الزراعة قطاعا أساسيا في الاقتصاد السوداني بحصة بلغت 28 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2014 (30,5 في المائة عام 2013) مُعيلة بذلك 77 في المائة من مجموع السكان. وبالرغم من تقلب حصة الزراعة من عام إلى آخر إلا أنها تظل دائما ما دون 30 في المائة. وخلال الفترة 2006-2012، ارتفعت القيمة المضافة الإجمالية بوتيرة متوسطة قدرها 4,4 في المائة وكانت الزراعة والصناعة أهم القطاعات المساهمة في النمو بمعدل 1,1 نقطة لكل منهما.

وبالتالي انتعش النمو بفضل قطاع الخدمات (مساهمة قُدِّرت بنقطتين) والصناعة (مساهمة قُدِّرت بثلاث نقاط) (الشكل 3).

ارتفع إنتاج الذهب، المقدَّر بحوالي 70 طنا عام 2013، إلى 73,3 طن عام 2014 (بنك السودان المركزي، 2014). ومن المنتظر أن يرتفع إنتاج النفط، المقدَّر بمعدل 130000 برميل يوميا، بحوالي 8 في المائة عام 2014 بفضل الاستراتيجية الأنسب في حقول الاستغلال. ويمكن تحفيز توسيع الإنتاج من خلال تخفيف النزاعات في إقليم دارفور وجنوب كردفان وكذا تشجيع الشركات النفطية عبر دفع مُستحققاتها المتأخرة.

لقد كان تأثير الصدمة المرتبطة بالانفصال قويا، مما حَلَف انخفاضاً كبيراً في معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي عام 2012 (من 6,5 في المائة عام 2010 إلى 0,5 في المائة عام 2012)¹⁵ وهبوطاً حاداً في حصة المواد الهيدروكربونية في الناتج المحلي الإجمالي من 11,4 في المائة عام 2009 إلى 3,1 في المائة عام 2013.

لقد سمح اقتران الخطة الاستعجالية¹⁶ التي اعتمدتها الحكومة عام 2012 وانتعاش إنتاج المواد الهيدروكربونية بعودة النمو عام 2013. غير أنه اقتصر على محاصيل غير كافية وإنتاج أضعف للذهب.

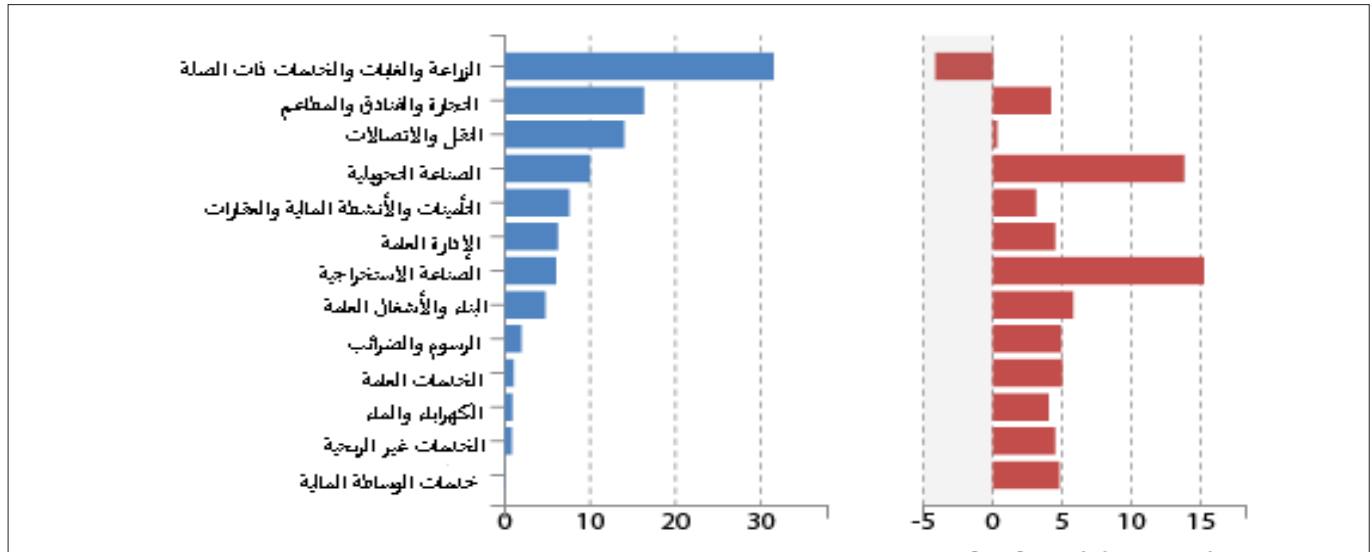
قُدِّر نمو الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 3,6 في المائة عام 2014 مقابل 4,4 في المائة عام 2013¹⁷. ويعود الانخفاض المسجل في النمو عام 2014 مقارنة بعام 2013 إلى نمو سلبي للقطاع الزراعي بسبب تقلص المساحات المزروعة (الشكل 22). فقد سجَّل القطاع الصناعي نمواً بنسبة 15,2 في المائة عام 2014 مقابل 10,4 في المائة عام 2013 مدفوعاً بقطاع المواد الهيدروكربونية (36,5 في المائة عام 2014 مقابل 23,2 في المائة عام 2013)، بالإضافة إلى الصناعات التقليدية والنشاطات التحويلية (13,8 في المائة عام 2014 مقابل 8,9 في المائة عام 2013). أما قطاع المناجم والمحاجر فقد سجَّل تراجعاً في نموه من 36 في المائة عام 2013 إلى 11,4 في المائة عام 2014. وانتقل

15 مصدر اللجنة الاقتصادية لإفريقيا: توفر البيانات من بين الأضعف في شمال إفريقيا (بعد ليبيا). كما أن نسبة استرجاع استثمارات الأسئلة وجودة البيانات تبقى ضعيفة.

16 خفض الإعانات الموجهة للطاقة، وتوحيد أسعار الصرف الثلاثة السائدة آنذاك، ومن ثم تراجع قيمة السعر الموحد بنسبة 22 في المائة.

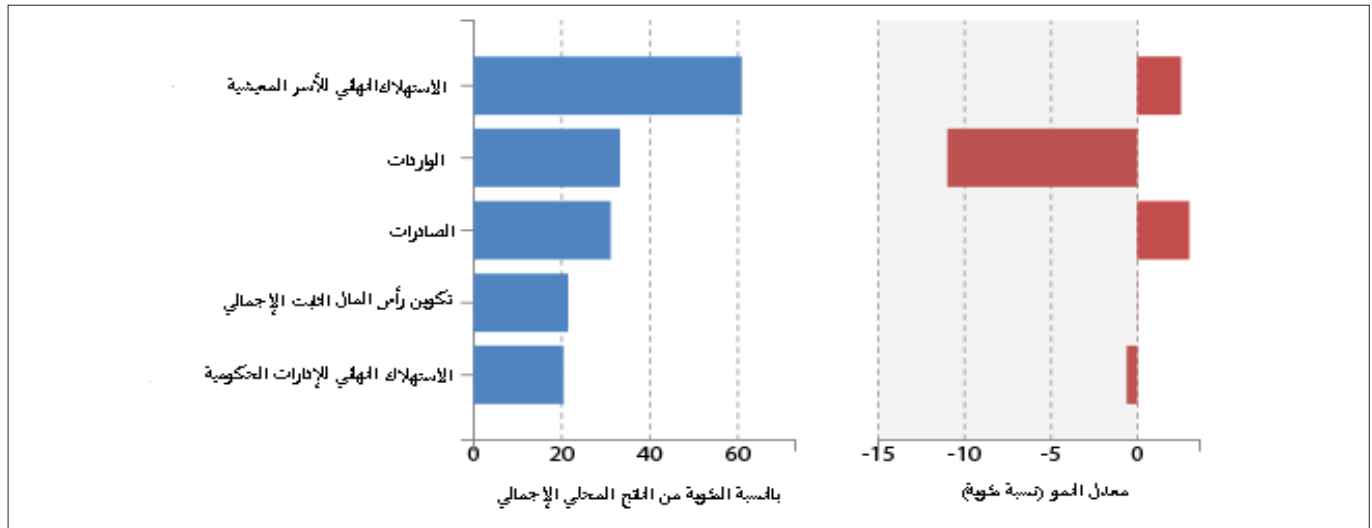
17 التقرير السنوي لبنك السودان المركزي، 2014.

الشكل 2: توزيع القيمة المضافة (بالنسبة المئوية من الناتج المحلي الإجمالي) وفوها الحقيقي (بالنسبة المئوية) حسب قطاع النشاط في عام 2014



المصدر: البيانات المجمعة من الإدارات الوطنية (مديرية المحاسبة الوطنية، المندوبية السامية للتخطيط) 2015.

الشكل 3: توزيع مكونات الناتج المحلي الإجمالي (بالنسبة المئوية من الناتج المحلي الإجمالي) وفوها الحقيقي (بالنسبة المئوية) على أساس نهج الطلب في عام 2014



2.3. مقارنة التوقعات الاقتصادية

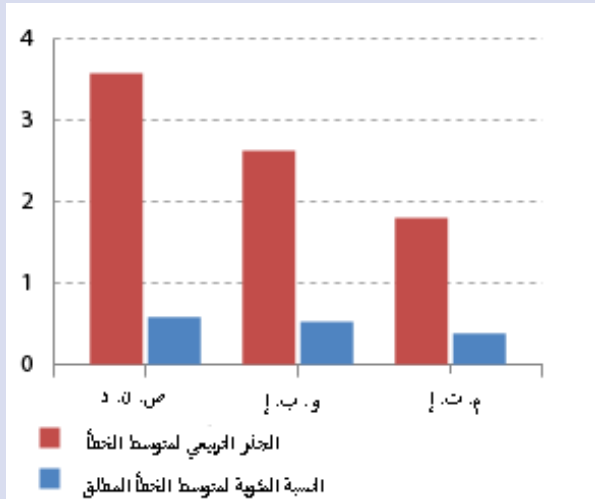
الهدف من تقييم نوعية التوقعات الاقتصادية هو تزويد صانعي القرار السياسي بمعلومات عن مدى موثوقية التنبؤات المتعلقة بإحصاءات الاقتصاد الكلي التي تعدها الهيكل الوطنية والدولية، بغية توجيههم بشكل أفضل في مجال صياغة استراتيجيات التنمية وتنفيذها. وفيما يخص السودان، تشمل هذه الدراسة ثلاث متغيرات اقتصادية كلية هي معدل النمو الاقتصادي

ومعدل التضخم ورصيد الحساب الجاري، استنادا لبيانات مصرف التنمية الأفريقي ووحدة التحريات الاقتصادية التابعة لمجلة ذي ايكونومست وصندوق النقد الدولي للفترة 2008 - 2014. كما نستعمل بيانات إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية للأمم المتحدة حول نمو الناتج المحلي الإجمالي (2001 - 2012) والتضخم (2005 - 2012). ولم نتمكن من استخدام هذه البيانات في تقييم رصيد الحساب الجاري لأن إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية للأمم المتحدة لا تُقدم أي تقييم حول هذا الأخير.

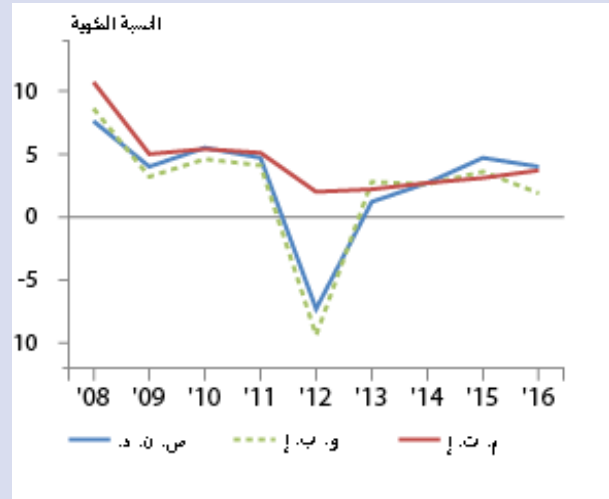
الإطار 2: التوقعات الاقتصادية للسودان

ويذكر من بين المؤسسات التي تُعد توقعات بشأن النمو الاقتصادي في السودان مصرف التنمية الأفريقي ووحدة البحوث الاقتصادية التابعة لمجلة ذي ايكونومست وصندوق النقد الدولي. وفي هذا السياق، فإن أكثر التوقعات توافلا لعام 2014 هي تلك الصادرة عن صندوق النقد الدولي (2,7 في المائة)، في حين أشارت توقعات وحدة التحريات الاقتصادية التابعة لمجلة ذي ايكونومست إلى نسبة 2,6 في المائة (الشكل 4). وتتراوح التوقعات الصادرة عن جميع هذه المؤسسات عموما في حدود 2,1 في المائة للفترة 2009 - 2014.

الشكل 5: دقة التوقعات



الشكل 4: توقعات معدل نمو الناتج المحلي الشك
الإجمالي الحقيقي حسب كل مؤسسة



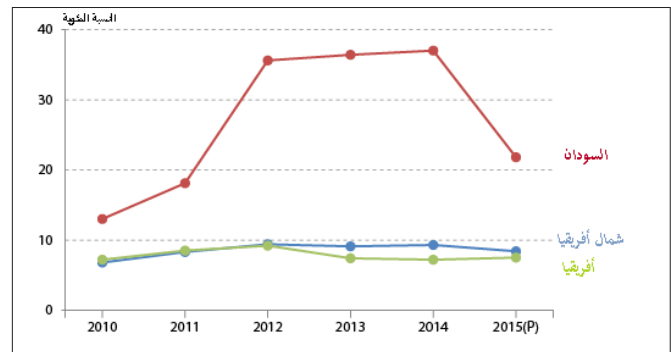
إن الجذر التربيعي لمعدل مربعات الخطأ ومعدل الخطأ المطلق بالنسبة المئوية مقياسان شائعان لتقييم دقة التوقعات. كلما ارتفعت قيمة هذين المقياسين، قلّت دقة التوقعات. وعلى هذا الأساس، تقدم وحدة التحريات الاقتصادية التابعة لمجلة ذي ايكونومست أفضل التنبؤات حول معدل النمو. ولكن، عموما، تتباين دقة التنبؤات حول معدل النمو عن الانجازات بصفة نسبية، بالنظر للأخطاء المرتفعة في التنبؤ.

ما مدى دقة هذه التنبؤات؟ إن الانحراف المعياري والخطأ المطلق المتوسط مقياسان يُستعملان غالبا لتقييم التنبؤات. وبصورة عامة، كلما كانت نسبة هذه الأخطاء عالية كلما كانت التنبؤات أقل دقة. ويشير تحليل اللجنة الاقتصادية لأفريقيا إلى أن توقعات مصرف التنمية الأفريقي الصادرة خلال الفترة 2008 - 2014، تليه وحدة التحريات الاقتصادية التابعة لمجلة ذي إيكونومست، هي الأكثر دقة (الشكل 5). ومع ذلك، فإن هامش الخطأ بالنسبة لهذه التوقعات طفيف، مما يشير إلى أن المنظمات الثلاث قد قدمت توقعات متماثلة الدقة.

3.3. السياسة النقدية

لقد حَفَزَت السياسة النقدية التكميلية المعتمدة لتمويل عجز الميزانية ومشتريات الذهب التي قام بها بنك السودان المركزي أجل تجديد احتياطات الصرف، نمو الكتلة النقدية الذي سبب ارتفاع التضخم عام 2013. وقصد التقليل من هذا الأخير، يُواصل بنك السودان المركزي تقليص القروض الممنوحة للدولة لا سيما من خلال ترشيد مشتريات الذهب مع الحفاظ على مرونة السوق المصرفية ضمانا لإدارة أنجع للسيولة. فضلا عن ذلك، يساهم الدعم المالي في خفض معدل إنتاج النقد.

الشكل 6: معدلات التضخم السنوية، السودان/شمال أفريقيا، 2010 - 2015 (بالنسبة المئوية)



المصدر: البيانات الوطنية (استبيان المكتب دون الإقليمي لشمال أفريقيا، المواقع الشبكية الرسمية)، صندوق النقد الدولي ووحدة البحوث الاقتصادية التابعة لمجلة ذي إيكونومست، أيلول/سبتمبر 2015.

وبالتالي، شَهِد تضخم أسعار الاستهلاك، بالرغم من أنها لا تزال مرتفعة جدا، استقرارا في عام 2014، ليبلغ 37 في المائة مقابل 36,4 في المائة عام 2013 (الشكل 6). سجل التضخم انخفاضا ومن المنتظر أن يبلغ 21,8 في المائة عام 2015.

وعرف سعر الصرف الفعلي انخفاضا متكررا، إذ بلغ 22 في المائة عام 2012 و34 في المائة في شهر نوفمبر/تشرين الثاني 2013 (بنك السودان المركزي). إلا أنه يبقى مُبالغاً فيه بحوالي 40 في المائة حسب تقديرات صندوق النقد الدولي.

يملك السودان 37 مصرفا ولكن درجات التداول النقدي والوساطة المالية تبقى ضعيفة، إذ تُشكّل العملة 21 في المائة فقط من الناتج المحلي الإجمالي وتُقدَّر قيمة القرض الممنوح للقطاع الخاص بحوالي 10 في المائة (تقرير بنك السودان المركزي لعام 2014). واتخذت السلطات إجراءات في عام 2013 من أجل تحفيز تطوير القطاع المالي، لا سيما تيسير الإطار التنظيمي من أجل فتح فروع مصرفية. وفي هذا الإطار، يقوم بنك السودان المركزي بإعداد الإطار التنظيمي لإدخال نظام العمليات المصرفية عبر الهاتف النقال. ورغم أن النظام المصرفي والمالي السوداني يتماشى تماما مع النظام المالي الإسلامي ويُمثل ثلثي التعاملات بهذا الأخير في القارة، فإن مساهمة السودان بلغت 01 في المائة فقط من التعاملات العالمية بموجب المالية الإسلامية (التقارير السنوية لبنك السودان المركزي). ونتيجة لذلك، يَنشُط السودان بقوة على مستوى هيئات في منطقتي الشرق الأوسط (منها اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا) والخليج العربي من أجل رفع قُدْرته على تمويل الاقتصاد بواسطة الأطراف الفاعلة فيها.

4.3. المالية العامة

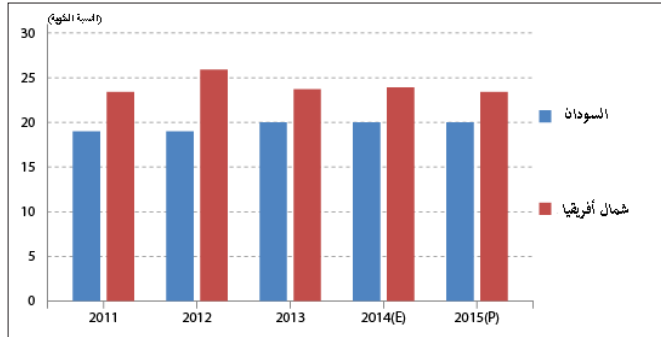
خلال الفترة 2012 - 2014، أعدت الحكومة السودانية خطة دعم تسعى على وجه الخصوص إلى: '1' ترشيد المالية العامة من خلال خفض النفقات الجارية لصالح مشاريع إِمائِيّة وطنية؛ '2' تحسين إدارة المالية العامة وزيادة القدرات الضريبية بهدف تحقيق عبء

5.3. الاستثمار

ارتفعت قيمة الاستثمار ارتفاعاً طفيفاً لتبلغ 13,6 مليار دولار أمريكي عام 2014 مقابل 13,3 مليار دولار أمريكي عام 2013. وقد أدى انخفاض الإيرادات النفطية، وبصفة أعم، ركود الاقتصاد إلى تراجع في تطوير الهياكل الأساسية منذ سنوات 2000. ومع ذلك، تُساهم المشاريع العامة الجارية في المحافظة، إلى حدٍّ ما، على مستوى مقبول لمعدل الاستثمار. تبقى الصين أهم طرف فاعل في عملية تطوير الهياكل الأساسية هذه بالإضافة إلى مساهمتها القوية في القطاع النفطي.

وتبقى حصة الاستثمار في الناتج المحلي الإجمالي (20 في المائة عامي 2013 و2014، الشكل 8) ما دون المعدل مقارنة بتلك الخاصة بشمال إفريقيا (24 في المائة).

الشكل 8: النسبة المئوية للاستثمار المباشر الأجنبي من تكوين رأس المال الثابت الإجمالي



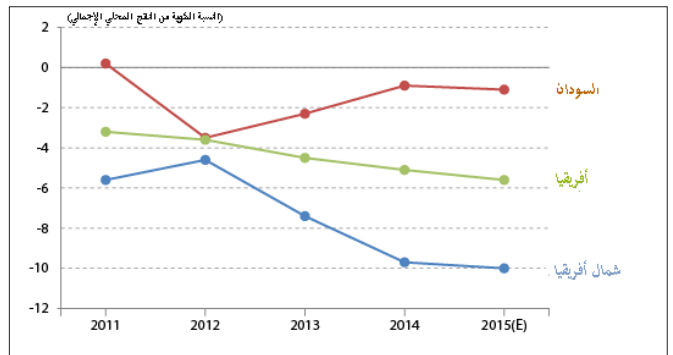
تراجعت حصة الاستثمارات المباشرة الأجنبية في مجموع الاستثمارات فانتقلت من 19,6 في المائة عام 2012 إلى 16,1 في المائة خصوصاً بسبب الاضطرابات الإقليمية وانخفاض الإنتاج في قطاع المواد الهيدروكربونية (الشكل 9). كما تؤثر بيئة الأعمال قليلة الجاذبية (يُصنّف السودان في المرتبة 149 من مجموع 189 في تقرير ممارسة أنشطة الأعمال التجارية لعام 2014) في الاستثمار المحلي والأجنبي لا سيما في القطاعات غير الاستخراجية.

للاقتطاعات العامة يُقدَّر بحوالي 10 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي¹⁸. وفي 2014، بلغت مداخيل الدولة المتأتية من الرسوم 69 في المائة فقط، مما يمنح للسلطات حيز تدخل كبير من أجل توسيع نطاق القاعدة الضريبية.

وانتقلت نفقات المستخدمين من 38 في المائة من النفقات الجارية عام 2013 إلى 31 في المائة عام 2014 (البنك المركزي، 2014). ومن جهتها، انتقلت إعانات الممتلكات من 27 في المائة من النفقات الجارية عام 2013 إلى 21 في المائة عام 2014. وارتفع الاعتماد المخصص للتنمية الوطنية (النفقات حسب القطاعات والهياكل الأساسية) من 22,9 في المائة بين عامي 2013 و2014. إلا أنَّ حصته في ميزانية الدولة انتقل من 9,8 إلى 8,8 في المائة.

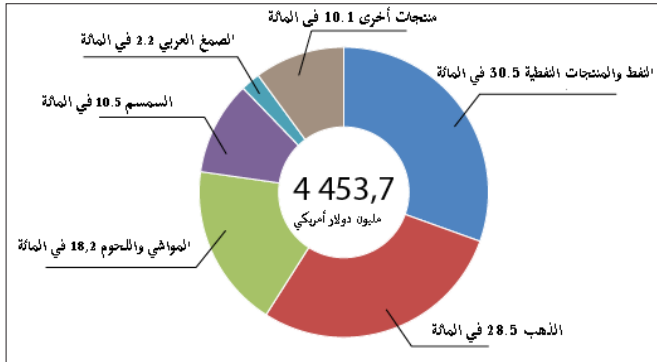
وقد سمحت خطة الدعم بخفض العجز من ناقص 3,5 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي عام 2012 إلى ناقص 0,9 في المائة عام 2014 (الشكل 7). ومن المنتظر أن تتواصل خطة الدعم المالي عام 2015 مُرفقةً بتدابير جديدة لتوسيع القاعدة الضريبية (لا سيما تخفيض الإعفاءات الضريبية وإصلاح نظام الرسوم المفروضة على قطاع الذهب وتحسين قدرات الإدارة الضريبية).

الشكل 7: الأرصدة المجمعة من وزارة الخزانة كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي، 2011 - 2015



لكن ورغم هذه الجهود، تبقى قيمة الدين الخارجي تعرف مستويات عالية تقريبا 54 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي. وبالتالي يظل السودان شديد التعرض للصدمات الخارجية.

الشكل 10 : توزيع الصادرات، 2014 (بالنسبة المئوية)



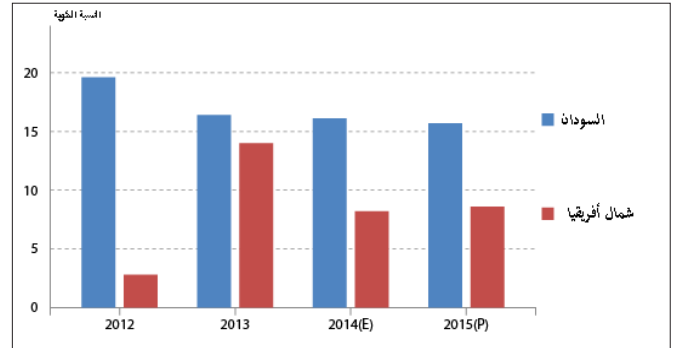
المصدر: التقرير السنوي 2014، بنك السودان المركزي

وتبقى الإمارات العربية المتحدة والصين والعربية السعودية أهم زبائن البلد. أما ممولوها الأوائل فهم الصين والهند وماليزيا.

مع نهاية آذار/مارس 2015، سجّل رصيد الميزان التجاري عجزاً بلغ 826 مليون دولار أمريكي²⁰، في زيادة بلغت 37 في المائة مقارنة بالثلاثي الأول من عام 2014. وتراجع معدل تغطية الواردات بالصادرات من 63,8 إلى 55,4 في المائة خلال نفس الثلاثي (الشكل 11).

بلغت قيمة الصادرات 1025 مليون دولار أمريكي في انخفاض ملحوظ بلغ 3,7 في المائة مقارنة بالثلاثي الأول من عام 2014، فيما قُدرت قيمة الواردات 1852 مليون دولار أمريكي في ارتفاع بلغ 11 في المائة. وقد أثر انخفاض الأسعار العالمية للنفط بشدة في صادرات السودان الذي لم يتمكن من تعويض هذا الانخفاض بصادراته من الذهب بما أن سعر هذا الأخير تراجع أيضاً خلال الثلاثي.

الشكل 9 : النسبة المئوية للاستثمار المباشر الأجنبي من تكوين رأس المال الثابت الإجمالي



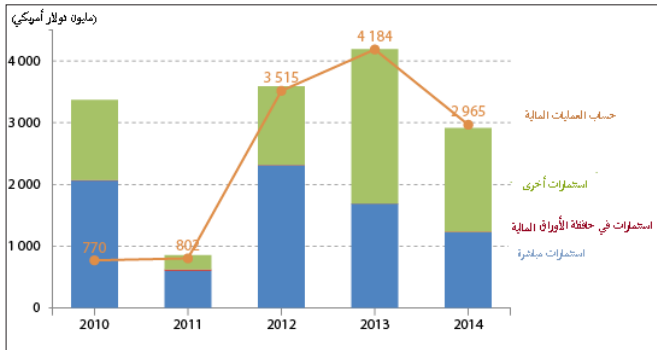
6.3. المبادلات الخارجية وميزان المدفوعات

في عام 2014، بلغ العجز التجاري ناقص 3,8 مليار دولار أمريكي (الشكل 10)، أي ما يُعادل 5 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي مقابل 6 في المائة في العام السابق، مما سمح بتحسُّن معدل تغطية الواردات بالصادرات الذي بلغ 53,6 في المائة مقابل 54,8 في المائة عام 2013. كما تحسَّن العجز في رصيد الحساب الجاري منتقلاً من 8,7 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي عام 2013 إلى 8,4 في المائة عام 2014¹⁹.

وقد أثر انخفاض سعر النفط بشدة في حجم الصادرات الذي شهد انخفاضا بلغ 9 في المائة مقارنة بعام 2013، في حين تَوَاصَلَ إنتاج البلد من الذهب في الارتفاع. ويمثل الذهب حوالي 29 في المائة من صادرات البلد عام 2014 (الشكل 10) ليلبغ لأول مرة نفس الحصة على غرار المنتجات النفطية. وقد أعلن البلد مؤخراً أنَّ إنتاج الذهب بلغ 65 طناً نهاية شهر آب/أغسطس 2015. وتطمح الحكومة إلى إنتاج 80 طناً في 2015 و100 طن في 2016.

19 البيانات الواردة في هذا الجزء صادرة عن بنك السودان المركزي، ما لم تتم الإشارة إلى غير ذلك

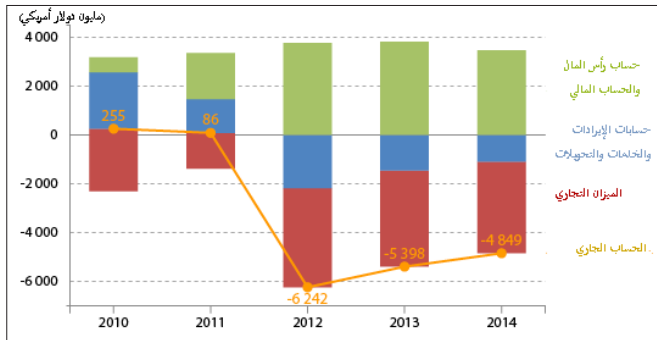
الشكل رقم 12 : تطور الحساب المالي (بملايين دولار أمريكي)



المصدر: بنك السودان المركزي، 2015

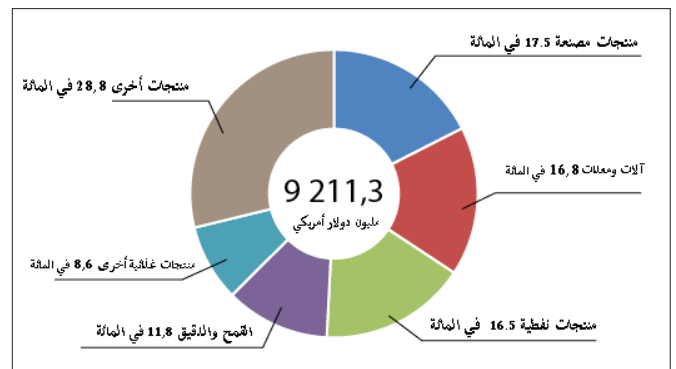
ويرى بنك السودان المركزي أن التطورات الحاصلة خلال الثلاثي الأول من عام 2015 أدت إلى انخفاض في احتياطي الصرف لـ 2,5 مليون دولار أمريكي. ويُقلص هذا الانخفاض الجديد من حيز تدخل البنك المركزي لدعم سعر الصرف بالجنيه السوداني الذي يعاني من الضعف المتكرر وتطور سوق الصرف الموازية. وقُدِّرت قيمة الدين الخارجي للسودان 43,8 مليار دولار أمريكي عام 2013، أي 71 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي وأكثر بستة مرات من صادراته. يملك نادي باريس للبلدان الصناعية الدائنة ثلثه والبلدان غير الأعضاء في النادي الثلث الآخر. ولا يزال مشكل توزيع الدين الخارجي مع جنوب السودان قائماً ويعتمد أساساً على عملية تخفيض عبء الدين التي ترشح البلد لها سواء لدى مبادرة الصندوق النقد الدولي و البنك العالمي أو على الصعيد الثنائي.

الشكل 13 : ميزان المدفوعات (بالمليار دولار امريكي)



المصدر: بنك السودان المركزي، 2015

الشكل 11: توزيع الواردات (بالنسبة المئوية)



المصدر: التقرير السنوي 2014، بنك السودان المركزي

يسمح الدعم المالي من دول الخليج العربي والصين للبلد بتعزيز وارداته وتمويل جزء من عجزه التجاري. ومن جهتها، تُساهم الإيرادات المتأتية من عبور الصادرات جنوب السودانية بمُدّه بمعونة إضافية.

مع نهاية آذار/مارس 2015، سجّل حساب الخدمات والمداخيل والتحويلات عجزاً بلغ 3232 مليون دولار أمريكي، أي خمس مرات أعلى من ذلك المسجل العام السابق. ويعود هذا العجز في جزء منه إلى انخفاض التحويلات المالية للعمال لـ 57,5 مليون دولار أمريكي، ثم ينتقل من 97,3 إلى 39,8 مليون دولار أمريكي (الشكل 12).

وقُدِّرت قيمة عجز الحساب الجاري 1,15 مليار دولار أمريكي مع نهاية شهر مارس/آذار 2015، في ارتفاع بلغ 76 في المائة مقارنة بالثلاثي الأول من عام 2014. وعموماً طوال عام 2015، تَوَقَّعت التنبؤات عجزاً في الميزان الجاري يبلغ 5,8 مليار دولار أمريكي مما يمثل 7,3 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي في ارتفاع سنوي بلغ 22 في المائة (الشكل 13).

4

التنمية الاجتماعية

ولكن حقّق البلد تقدّما ملحوظا خلال الثلاثين عاما الأخيرة. ففي الفترة 1980 - 2013، انتقل مؤشر التنمية الاجتماعية من 0,331 إلى 0,473 (الجدول 3). كما تمّ تسجيل أكبر نمو ملموس في بُعدين هما الصحة، المقدّر حسب العمر المتوقع عند الولادة، والتعليم، المقيّم من خلال عدد سنوات الدراسة للكبار البالغين 25 عاما وكذا الفترة المرتقبة للدراسة بالنسبة للأطفال البالغين سن الالتحاق بالمدرسة.

انتقل معدل العمر المتوقع في السودان من 48,19 عاما في 1960 إلى 62,1 عاما في 2013 (الجدول 8)، لكنه يبقى منخفضا نوعا ما مقارنة بالمعدل الإقليمي لشمال أفريقيا البالغ 68,3 عاما. وعلى مرّ ثلاثين عاما، تضاعف متوسط عدد سنوات الدراسة للكبار البالغين 25 عاما وزادت مدة الدراسة بالنسبة للأطفال البالغين سن الالتحاق بالمدرسة بثلاثة أضعاف.

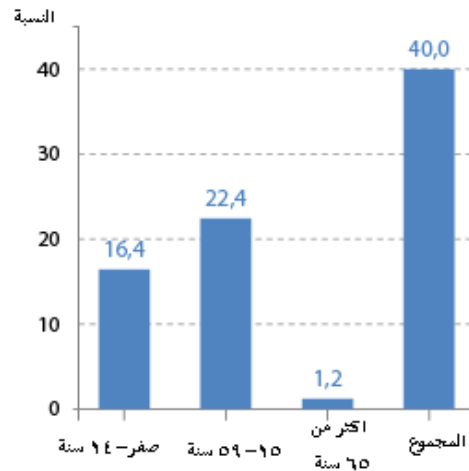
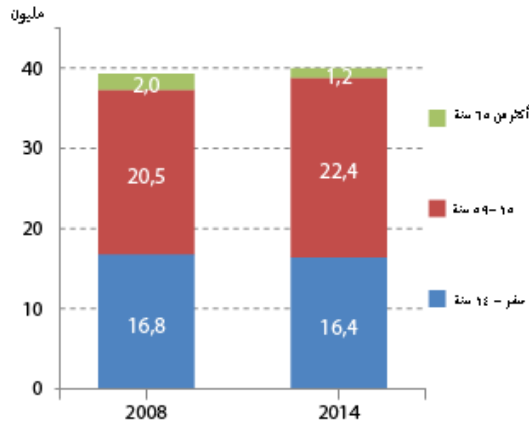
1.4. النمو الديموغرافي والتنمية البشرية

توقعات التنمية البشرية والديموغرافية

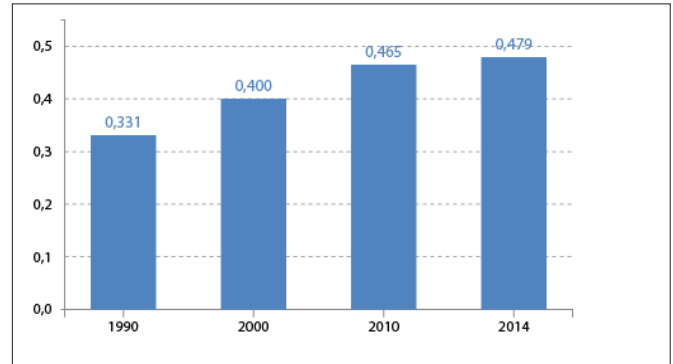
يبلغ عدد سكان السودان أكثر من 40 مليون نسمة، 41 في المائة منهم ما دون 15 عاما و56 في المائة تتراوح أعمارهم من 15 إلى 64 عاما (الشكل 14). وبلغت نسبة الإعالة السكانية 0,78 في المائة بسبب عدد الأطفال ما دون 15 عاما المرتفع نسبيا مقارنة بالعدد السكاني الإجمالي.

وحسب تقرير التنمية البشرية لعام 2014، صنّف السودان، بمؤشر بلغ 0,473، في المرتبة 166 عالميا متخلّفا بذلك، نسبيا، عن البلدان الأخرى في المنطقة دون الإقليمية مثل تونس (المرتبة 90) والجزائر (المرتبة 93) ومصر (المرتبة 110) والمغرب (المرتبة 129) وموريتانيا (المرتبة 161). (الشكل 15)

الشكل 14 : النسبة المئوية للإعالة العمرية والتغيرات في السكان (بالملايين)



الشكل 15: مؤشر التنمية البشرية



يبدو جلياً أن الاستثمارات العامة الموجهة لتعزيز قدرات الأفراد، لا سيما ما تعلق بصحتهم (تغطية صحية أفضل وتعميم التلقيح وتحسين الحصول على الماء الصالح للشرب ومرافق المراحيض النظيفة) وتعليمهم (تحسين التحاق الأطفال بالمدارس وخفض الأمية) وتغذيتهم، قد سمحت بتحسّن واضح في الظروف المعيشية. ولكن يعرف مؤشر التنمية الاجتماعية الذي تزايد بقوة، بين 1990 و2010، ركوداً منذ 2010 مما يدل على فقدان النموذج الإنمائي السوداني لرخمه.

2.4. العمالة

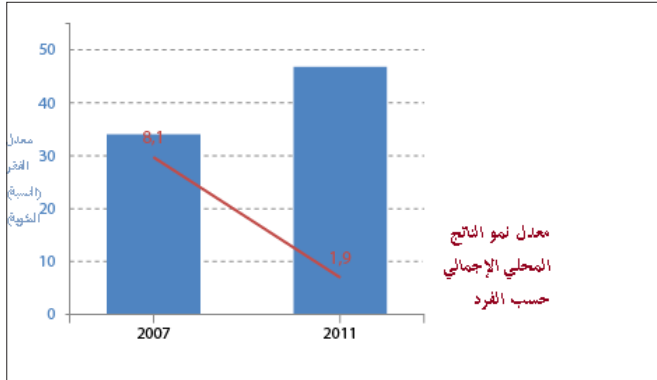
اتجاه الفقر وآفاق التوظيف والتنمية البشرية

الفقر يتراجع إلا أنه لا يزال حاضراً بنسب متفاوتة إقليمياً

لا يزال مستوى الفقر في السودان يبعث على القلق بالرغم من تسجيل اتجاه نحو الانخفاض في نسبة الفقراء التي تزيد عن 46,5 في المائة من مجموع السكان²¹ (الشكل 16). ويخفي التقدم الاجتماعي الملحوظ على الصعيد الوطني فوارق بين مختلف المناطق. إذ هناك مشكل حقيقي في التوزيع العادل لمنافع النمو والموارد النفطية. وعلى سبيل المثال، تُبَيّن فوارق التنمية بين العاصمة الخرطوم (عدد الفقراء فيها ربع عدد سكانها) وشمال

دارفور (ثلثا عدد سكانه من الفقراء) محدودة نموذج التنمية. وتجدر الإشارة أيضاً إلى أن منطقتي كردفان ودارفور تمثلان 34 في المائة من مجموع السكان، ونسبة الفقراء فيهما 45 في المائة²².

الشكل 16: تطور معدلات الفقر و النمو الاقتصادي للفرد (بالنسبة المئوية)



المصدر: تقرير التنمية البشرية 2014

لا تزال العمالة مسألة جوهرية

بالرغم من عدم توفرنا على بيانات حديثة حول سوق العمل، فقد بلغ معدل البطالة 19,5 في المائة عام 2014 لكن بمتغيرات هامة مرتبطة بالجنس والعمر والموقع الجغرافي. وبالفعل، قُدِّر معدل البطالة 13,3 في المائة بالنسبة للرجال و32,1 في المائة بالنسبة للنساء و33 في المائة بالنسبة للشباب الذين تتراوح أعمارهم من 15 إلى 24 عاماً²³. ويمثل القطاع الزراعي 42 في المائة من مجموع السكان النشطين بيد أن القطاعين العام والتجاري يوظفان، على الترتيب، 19 و11 في المائة من اليد العاملة. وتشكل مسألة البطالة، لا سيما في أوساط الشباب، واحداً من أكبر التحديات التي يواجهها البلد. إذ تبقى آفاق العمل محدودة بسبب الهشاشة الهيكلية للاقتصاد الوطني الذي يسيطر عليه قطاع زراعي تقليدي في جزء كبير منه وقطاع خاص ضعيف النمو.

22 الاستقصاء الوطني حول الأسر المعيشية (2009) الذي أجراه مكتب الإحصاءات المركزي

23 التوقعات الاقتصادية لأفريقيا. مصرف التنمية الإفريقي ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي 2015.

21 الاستقصاء الوطني حول الأسر المعيشية (2009) الذي أجراه مكتب الإحصاءات المركزي.

التحضر مشكلة تتعلق بالتنمية

خلال العقود الماضية، عرفت المدن نموا هائلا في تعداد سكانها أساسا بسبب النزاعات التي خلّفت موجات نزوح كبيرة وكذا الهجرة لأسباب اقتصادية. وبلغ معدل التوسع العمراني 33,8 في المائة²⁴. تُمثل العاصمة الخرطوم أكبر منطقة حضرية بانتقال تعداد سكانها من 850000 نسمة عام 1980 إلى 7 ملايين نسمة عام 2015. لكن هذا التحضر يثير مشاكل هامة في مجال الإدارة وتسيير الهياكل والخدمات الأساسية (السكن والنقل والتعليم والصحة والصرف الصحي...الخ). وحسب استقصاء الأسر المعيشية لعام 2010، فإن نسبة الحصول على الماء بلغت 66,6 في المائة من الأسر في الوسط الحضري مقابل 57,7 في المائة في الوسط الريفي. ويكشف الاستقصاء أيضا أنّ 46,9 في المائة من الأسر في الوسط الحضري تتمتع بنظام صرف مناسب نوعا ما مقابل 17,9 في المائة في الوسط الريفي.

3.4. الصحة

اتجاه مؤشرات الصحة

بغية تسريع أهداف الألفية الإنمائية المرتبطة بالصحة، اعتمد السودان خطة إستراتيجية لقطاع الصحة (2016-2012)، تتمثل أهدافها الإستراتيجية في: '1' تعزيز الرعاية والخدمات الصحية الأساسية لا سيما في المناطق الريفية؛ '2' تعزيز الرعاية التمريضية من خلال تحسين جودة المرافق الاستشفائية ونجاعتها؛ '3' ضمان الحماية الاجتماعية من خلال زيادة تغطية التأمين الصحي لجميع السكان.

يتم تقديم الخدمات الصحية من طرف القطاع العام أساسا. لكن في السنوات الأخيرة، بالنظر لقلّة العرض، عرف القطاع الخاص تطورا سريع الوتيرة إلا أنه يبقى مُركّزا في المدن الكبرى. وحسب الإحصائيات المتوفرة لغاية اليوم، تصل نفقات الدولة في القطاع الصحي إلى 11 في المائة من الميزانية الوطنية، الأمر الذي

يعتبر هاما. ولا يتعدى عدد الهياكل الأساسية والطواقم الطبية المستشفيات لفائدة 100 ألف نسمة وثلاثة أطباء لفائدة 10 آلاف نسمة²⁵.

انخفاض معتبر للوفيات النفاسية ولكنه لا يزال غير كاف

بالرغم من الجهود المبذولة والاستثمارات المنجزة في قطاع الصحة، تظل صحة الأم والصحة الإنجابية تدعوان على القلق إذ لا يزال معدل الوفيات النفاسية ووفيات الرضع مرتفعاً بمعدل 216 وفاة في كل 100 ألف ولادة حية بالرغم من تسجيل انخفاض كبير لها منذ سنوات التسعينات حيث كان يُقدّر بأكثر من 700 وفاة. غير أن التفاوت بين المناطق الريفية والحضرية مختلف تماما بمعدل 225 و194 لكليهما على الترتيب²⁶. وقد حقق البلد تحسّنا في التكفل بالمواليد في المستشفيات إذ انتقل من 57 في المائة في 2006 إلى 72 في المائة في 2010. ومن الضروري مضاعفة الجهود لتعزيز خدمات الإشراف السابق للولادة، والوضع في محيط يحظى بالمساعدة، والمتابعة بعد الولادة اللازمة لتكفل أحسن بالأخطار والمضاعفات المرتبطة بالحمل لا سيما في المناطق الريفية والنائية.

انخفاض واضح في وفيات الرضع والأطفال

تُبين نتائج استقصاء الأسر المعيشية لعام 2010 انجازا ملحوظا آخر يتعلق بوفيات الرضع والأطفال، إذ انتقل معدل وفيات الأطفال أقل من خمس سنوات من معدل 130 من 1000، خلال سنوات التسعينات، إلى 78 من 1000 عام 2010²⁷ (الشكل 17). وبالرغم من هذه الجهود، لم يتمكن البلد من تحقيق الهدف الإنمائي للألفية الرابع²⁸ الذي يرمي إلى خفض الثلثين من معدل وفيات الأطفال البالغين أقل من خمس سنوات ما بين 1990 و 2015.

25 تقرير حول الإحصائيات العالمية للصحة. منظمة الصحة العالمية 2015.

26 الاستقصاء الوطني حول الظروف المعيشية للأسر، 2010.

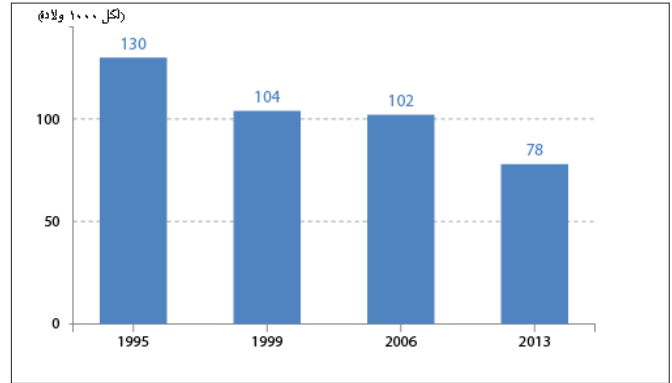
27 استقصاء حول صحة الأسر المعيشية في السودان 2010.

28 الهدف الإنمائي للألفية 5: تخفيض معدل الوفيات النفاسية بمقدار ثلاثة أرباع في الفترة

1990 - 2015 وتعميم إتاحة خدمات الصحة الإنجابية بحلول عام 2015

24 برنامج الأمم المتحدة الإنمائي 2015

الشكل 17: معدل وفيات الرضع



المصدر: تقرير عن الأهداف الإنمائية للألفية، 2014

4.4. التعليم

اتجاه مؤشرات التعليم

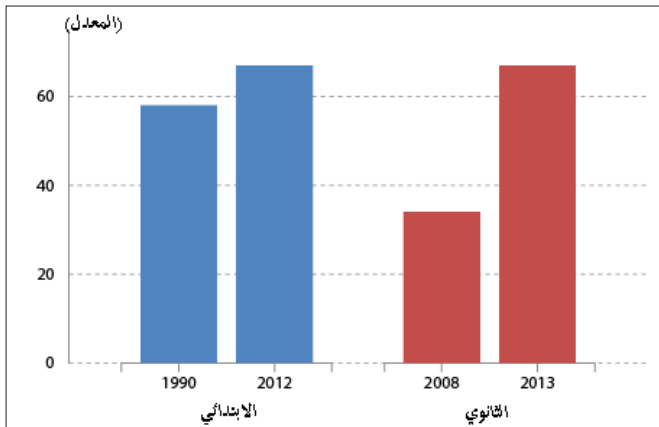
تحسّن إتاحة التعليم الأساسي

بذل البلد جهوداً ملحوظة لتحسين النظام التعليمي لا سيما عبر تأسيس تعليم مجاني وإلزامي إلى غاية سن الثالثة عشر، وتعزيز معدل محو أمية الكبار الذي بلغ 62 في المائة. ويمتد التعليم الابتدائي على ثماني سنوات تليها ثلاث سنوات للتعليم الثانوي. وتجدر الإشارة إلى أن معدل إلمام الشباب البالغين من 15 إلى 24 عاماً بالقراءة والكتابة أعلى (87.3 في المائة)²⁹. وبلغ المعدل الصافي للالتحاق بالمدارس الابتدائية، رغم تحسنه المتواضع منذ التسعينات (58 في المائة)، 67 في المائة فقط (الشكل 18). كما توجد هناك فوارق كبيرة مرتبطة بالجنس (بلغ معدل التحاق الفتيان بالمدارس 69 في المائة مقابل 64 في المائة للفتيات)، والموقع الجغرافي (بلغ المعدل في المناطق الحضرية 82 في المائة مقابل 60 في المائة فقط في المناطق الريفية). وتمّ تسجيل أعلى معدل للالتحاق بالمدارس الابتدائية في العاصمة بنسبة 85 في المائة.

تحسّن إتاحة التعليم الثانوي

انتقل معدل الالتحاق بالمدارس الثانوية من 34 في المائة عام 2008 إلى 67 في المائة عام 2013³⁰ (الشكل 18)، بفارق واضح مرتبط بالجنس. إذ بلغ معدل التحاق الفتيان 73 في المائة مقابل 52 في المائة بالنسبة للفتيات. ويواجه التعليم الثانوي معدل إخفاق دراسي أعلى منه في التعليم الابتدائي.

الشكل 18: معدل التمدرس في الابتدائي والثانوي



المصدر: تقديرات اليونسيف، 2013

سياسة التنمية الاجتماعية

لقد أكد البلد على التزامه القوي بإنهاء رأس المال البشري سواء ضمن الخطة الإستراتيجية للتنمية للفترة 2007 - 2031، أم الخطة الخماسية للتنمية (2012 - 2016) الجاري تنفيذها. وبذلك سجل السودان نتائج ملموسة في عدة ميادين مثل خفض الفقر، وتمكين الأطفال من الالتحاق بالمدارس الابتدائية، وخفض وفيات الأطفال ناهيك عن الحصول على الماء الصالح للشرب والطاقة. غير أن استمرار الفوارق الكبيرة بين الرجال والنساء و بين مختلف المناطق لا يزال يُقلّل من أثر الانجازات المحققة. وفي إطار الخطة الخماسية للتنمية، يعمل السودان، منذ عدة سنوات إلى الآن، على وضع برنامج لتطوير الهياكل الأساسية وتحديثها من أجل تسريع التنمية في أكثر المناطق فقراً. يشمل هذا البرنامج الذي يطمح أيضاً

5.4. سجل الأداء في مجال المساواة بين الجنسين في أفريقيا³¹

أعلن الاتحاد الأفريقي عام 2015 “عام تمكين المرأة وتنمية قدراتها من أجل تحقيق خطة أفريقيا لعام 2063” بهدف توليد زخم يفضي إلى تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة في القارة. واستناداً إلى هذا الالتزام، قام الاتحاد الأفريقي بإعداد سجل للأداء في مجال المساواة بين الجنسين في أفريقيا. قد وُصم هذا السجل بهدف قياس حالة المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة في سبعة قطاعات أساسية تساعد على إحداث تحول حياة المرأة من خلال مشاركتها في نمو مستدام عريض القاعدة وشامل للجميع. وهذه القطاعات الأساسية هي: العمالة، وقطاع المشاريع التجارية، وفرص الحصول على القروض، وفرص الحصول على الأراضي، والمشاركة في الحياة السياسية وعمليات صنع القرار، والصحة، والتعليم في المستويين الثانوي والعالي.

تفسير الشكل التوضيحي الدائري: تمنح للنتائج درجات تتراوح بين صفر و10، حيث تمثل الدرجة صفر أدنى مستوى للمساواة بين الجنسين، والدرجة 5 مستوى متوسطاً للتكافؤ، في حين تشير الدرجة 10 إلى تكافؤ كامل. ويشير التكافؤ الكامل ضمناً إلى حالة تساوي النسبة بين المرأة والرجل، بغض النظر عن مستوى تطور المتغير أو المؤشر الخاضع للتقييم. وقد تجاوزت بعض البلدان الدرجة 10، وهو ما يظهر أن المرأة أكثر تمكيناً من الرجل في قطاع فرعي ما بالنسبة للبلد المعني. ومع ذلك، هناك حاجة إلى توخي

إلى النهوض بالعمالة على صعيد واسع، عدداً من النشاطات مثل بناء وإعادة تأهيل مراكز الصحة الأساسية والمدارس والطرق والجسور والهياكل الأساسية المجتمعية.

منذ استقلال جنوب السودان عام 2012، اضطرّ البلد الذي شهد انخفاضاً في إيراداته السنوية من المواد الهيدروكربونية بلغ حوالي 75 في المائة، إلى تعديل النفقات العامة لا سيما الاجتماعية منها. وقد أحدثت خطة التقشف المعتمدة انخفاضاً حاداً في الإعانات الموجهة للسلع الغذائية الأساسية والمنتجات النفطية. مما أدى، في جملة أمور، إلى تضاعف أسعار المنتجات النفطية. وقد أثار هذا الوضع، الذي يراه السكان غير عادل، توترات اجتماعية عنيفة عامي 2013 و 2014.

إنّ الجهود التي يبذلها السودان منذ عدة سنوات سواء من أجل تطوير الخدمات الأساسية المتعلقة بالماء والصرف الصحي والتعليم والصحة، أم من أجل خفض الفقر تبعث فعلاً على التساؤل لارتكازها على إيرادات المواد الهيدروكربونية التي لم يعد لها وجود الآن. ومن شأن التعديلات الضرورية في النفقات العامة والضغوطات الناجمة عن التضخم التي يشهدها البلد خلال السنتين الأخيرتين، أن تؤدي إلى تراجع في السياسات الاجتماعية مما قد يثير توترات اجتماعية جديدة.

وتفادياً لحصول ذلك تُشير النفقات العامة لميزانية 2015، التي بلغت 59,8 مليار جنيه سوداني، إلى أنه سيُتمّ الإبقاء على الإعانات الموجهة للقمح والوقود ولن يتمّ رفع قيمة الضرائب.

31 البيانات المستخدمة لحساب النتائج مستقاة من العديد من قواعد البيانات والمصادر الدولية، من بينها: شعبة الإحصاءات بالأمم المتحدة؛ ومؤشرات التنمية وقاعدة بيانات تعميم الخدمات المالية في العالم والاستقصاءات العالمية الصادرة جميعها عن البنك الدولي؛ وقاعدة بيانات منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة الصادرة عن الفاو بشأن المساواة بين الجنسين والحقوق في الأراضي؛ ومكتب العمل الدولي؛ ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة؛ وبرنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/ الإيدز؛ ومنظمة الصحة العالمية؛ والمعهد الدولي لبحوث السياسات الغذائية، ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة؛ وشعبة السكان بالأمانة العامة للأمم المتحدة؛ وصندوق الأمم المتحدة للسكان؛ والاتحاد البرلماني الدولي؛ فضلاً عن بعض مصادر البيانات الوطنية. وفيما يتعلق بمؤشر فرص الحصول على الأراضي، استمدت البيانات من مصادر متعددة، وتم التوصل للنتائج ومواءمة الأطر التشريعية بالاستعانة بالقدرة الداخلية في المركز الأفريقي للإحصاءات والمركز الأفريقي للشؤون الجنسانية.

الحيطة عند استخلاص أي استنتاجات بالاستناد إلى الدرجات المحرزة فقط، خاصة عندما تكون هناك متغيرات كبيرة على مستوى الإنجازات الإنمائية بين البلدان³².

32 يستند الشكل التوضيحي الدائري إلى سجل الأداء في مجال المساواة بين الجنسين في أفريقيا الذي أعدته اللجنة الاقتصادية لأفريقيا وعرضته على رؤساء الدول والحكومات في الدورة العادية الخامسة والعشرين لمؤتمر الاتحاد الأفريقي المعقودة في حزيران/يونيه 2015.



التحديات الكبرى

وبالتالي تبقى بيئة الأعمال غير مناسبة، فقد صُنّف السودان في المرتبة 153 في تقرير ممارسة أنشطة الأعمال لعام 2014، وفقد سبعة مراتب في عام 2015 فجاء في المرتبة 160.

على المدى القصير، يتعين على البلد ترشيد نفقاته العامة من أجل الحدّ من ارتفاع الديون. وفيما يتعلق بالتحول الهيكلي، يبقى الكثير للقيام به إذ لا زال الاقتصاد يعتمد على الزراعة والصناعات الاستخراجية والمناجم. لذلك وفي إطار التحول الهيكلي، تستهدف الخطة الإستراتيجية للفترة (2015-2019)، بصفة خاصة، الصناعات الاستخراجية والمناجم والزراعة والهيكل الأساسية.

فيما يتعلق بالصناعة، يطمح السودان إلى رفع الإنتاج من 142 مليار جنيه سوداني عام 2015 إلى 302 مليار جنيه سوداني عام 2019.

الصناعات الاستخراجية :

- أهداف الخطة :

- النفط (رفع الإنتاج من 55 مليون برميل سنويا في 2015 إلى 65 مليون برميل سنويا في 2019)، تكرير النفط (تكرير 34,3 مليون طن من النفط سنويا)؛
- رفع إنتاج مشتقات النفط؛
- خفض واردات النفط من 7,4 مليون برميل سنويا في 2015 إلى 5,8 مليون برميل سنويا في 2019.

- تدابير الخطة :

- تعزيز عمليات الاستشراق والتنمية؛
- رفع قدرات التخزين والنقل؛

يواجه السودان تحديات عديدة قصيرة ومتوسطة المدى. فعلى المدى القصير، يبدو جليا ضعف التنوع الاقتصادي بسبب الصدمة الناتجة عن انفصال جنوب السودان، إذ فقد البلد نصف موارده عقبها ويواجه جراء ذلك ديونا خارجية تستنزف قدراته على الاستثمار مستقبلا. وعلى المدى المتوسط، لا بُدّ من تصحيح أوضاع المالية العامة وترشيد النفقات. تُشكّل الإصلاحات التي باشرها البلد عامي 2012 و2013 تطورا إيجابيا ولكن يتوجب عليه بذل جهود أكبر بغية خفض النفقات العمومية غير الضرورية.

يتوجب على البلد أن يخفض، بصفة مستعجلة، قيمة العجز العام لكي يتمكن من إعادة توجيه نفقاته نحو استثمار أكبر في القطاع العام من أجل تنويع الاقتصاد الذي يُعتبر أمرا حيويا في تمويل التنمية. وبالتالي فإنّ القدرة على تحمّل الدين تشكل تحديا هاما للتحول الهيكلي للاقتصاد السوداني.

ولا يمكن الوصول إلى هذه القدرة عن طريق ترشيد المالية العامة فقط، وإنما يتوجب على البلد أن يقوم بإصلاحات أعمق وأسرع.

أولا، لا يزال النظام المالي غير متطور بصفة كافية مما يؤثر في تمويل القطاع الخاص وإنشاء المؤسسات. ناهيك عن ذلك، يؤدي تمويل العجز المالي إلى مزاحمة الاستثمار الخاص.

كما تُعتبر الحوكمة العامة تحديا آخر بالنسبة للبلد الذي صنّفه دليل إبراهيم لشؤون الحكم في إفريقيا في المرتبة 51 من أصل 54 بلدا. تُشكّل عدم نجاعة الهيئات كابحا أمام تصوّر سياسات عامة فعالة وتنفيذها وأيضا في مواجهة التحديات العديدة التي يواجهها البلد في سياق أمني يكبح هو الآخر الاستثمار.

زيادة في الإنتاج الحيواني من خلال رفع عدد الماشية من 106 مليون رأس عام 2015 إلى أكثر من 109 مليون رأس عام 2019 (الأبقار والماعز والإبل الخ).

الهيكل الأساسية

تُركّز الخطة الاهتمام على إنتاج الكهرباء والنقل عبر السكك الحديدية والري، وكذا استكمال مشاريع الطرقات والهيكل الأساسية للطرقات.

فيما يخص الكهرباء، يتمثل الهدف المرجو في رفع إنتاجها باستخدام الطاقات المائية والحرارية والشمسية والريحية. وبحلول عام 2019، سينتقل الإنتاج إلى 4190 ميغاواط لمواجهة الطلب المتزايد. ويتعلق الأمر بتوسيع شبكة التزويد بالكهرباء في جميع محافظات السودان أي زيادة مدّ الخطوط الكهربائية إلى 6500 كلم لا سيما من أجل ربط المناجم والمناطق الصناعية والزراعية. وأخيرا، تصبو الخطة إلى رفع نسبة المستفيدين من الكهرباء من 34,2 في المائة عام 2015 إلى 49 في المائة عام 2019.

أخيرا، وفيما يتعلق بالهيكل الأساسية للطرقات، تتوخى الخطة إنجاز 2980 كلم من الطرقات الجديدة.

ترمي السلطات، من خلال التزامها بأولوية ترشيد المالية العامة، إلى تحقيق استقرار في الاقتصاد الكلي الضروري للنمو. ولكن الخطة الاستراتيجية للتنمية تركز في جزء كبير منها على الاستثمارات العامة في عددٍ محدودٍ من القطاعات. وبالرغم من الأهمية الحيوية للاستثمار في الهياكل الأساسية العامة لتعزيزا لتنمية البلد، فإنّ الاهتمام بتنمية القطاع الخاص وتنويع الاقتصاد ليس كافيا. وفي ظل بيئة أعمال غير مناسبة للاستثمار (المرتبة 160 في تقرير ممارسة أنشطة الأعمال)، يتعين على السلطات أن تُركّز جهودها أكثر على تحسين بيئة الأعمال.

- تحسين الهياكل القاعدية دعما لتطوير الصناعة النفطية؛
- تطوير الكيمياء البترولية؛
- وضع محفزات للاستثمار لجذب القطاع الخاص.

المناجم :

- أهداف الخطة :

- الذهب: الانتقال من إنتاج 76 طنا إلى 103 أطنان سنويا؛
- الكروم: الانتقال من إنتاج 6000 طن إلى 80000 طن سنويا؛
- الحديد: الانتقال من إنتاج 350000 طن إلى 500000 طن سنويا.

- تدابير الخطة :

- رفع الاستثمارات الخارجية المباشرة؛
- تحديث وحدات الإنتاج.

الصناعات الأخرى :

- الصناعة الزراعية :

- رفع إنتاج السكر من 984000 طن إلى 1,5 مليون طن سنويا؛
- رفع إنتاج الزيوت النباتية من 280000 طن إلى 360000 طن سنويا؛
- رفع إنتاج الطحين من 1,7 مليون طن إلى مليوني طن سنويا.
- زيادة الإنتاج في الصناعات الميكانيكية (التجهيزات الزراعية والمركبات السيارة الخ)

الزراعة

تصبو الخطة إلى تحسين قيمة الإنتاج الزراعي من 206 إلى 425 مليار جنيه سوداني سنويا في 2019 (خصوصا الذرة والقطن والشعير ودوار الشمس والقمح الخ). ومن المنتظر أيضا أن تُسجّل

ملف مواضيعي: استدامة المالية العامة

نتيجة لهذه الصدمة ، تهاوى الناتج المحلي الإجمالي بقيمة 50 مليار جنيه سوداني، الأمر الذي يمثّل حوالي 26 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي عام 2012. وقُدِّرت الخسارة التي تكبدتها المالية العامة حوالي 12 مليار جنيه سوداني. وانتقلت المالية العامة من فائض بلغ 0,3 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي عام 2010 (الجدول 10) إلى ناقص 3,8 في المائة عام 2012. بالموازاة مع ذلك، تراجعت النفقات العامة من 19 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي عام 2009 إلى أقل من 14 في المائة عام 2012. وتعرضت نفقات الاستثمار لتراجع أكثر أهمية (ناقص 38 في المائة) مقارنة بالنفقات الجارية (ناقص 25 في المائة)، مما يرهّن آفاق النمو المستقبلي.

شكّل انفصال جنوب السودان صدمة قوية للسودان الذي فقّد حوالي ثلاثة أرباع إنتاجه من المواد الهيدروكربونية ونصف إيرادات ميزانيته. فخلال الفترة 2010-2012، تراجع إنتاج البترول من 168 إلى 38 مليون برميل. كما شهدت مداخل الحكومة، مقارنة بالناتج المحلي الإجمالي، انخفاضا فعليا من 17,8 في المائة عام 2010 إلى 9,5 في المائة عام 2012. في حين تراجعت إيرادات الميزانية المتأتية من المواد الهيدروكربونية من 11,3 إلى 2,7 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي وتقلصت صادرات البترول من 11 إلى 02 مليار دولار أمريكي.

الجدول 2: رصيد الميزانية (في المائة)

2015	2014	2013	2012	2011	2010	2009	2008	
P				E				
11	11.2	9.2	9.5	18	19	16.5	24	الدخل (دون منح) بما في ذلك :
1.2	1	1.5	2.7	11	11	8.7	16	الهيدروكربونات
6.6	6.1	6.1	6.2	6.4	6.7	7.1	6.8	الضرائب دون هيدروكربونات
13	12.4	12	13.8	18	19	20.7	24	الإنفاق
12	11	11	12.3	16	17	17.8	21	الإنفاق الحالي
3.5	3.7	4.3	4.8	5.5	5	5.6	5.3	الرواتب
2.3	1.8	2	2	1.5	0.6	0.2	1.4	الدعم
2.8	2.7	2.2	2.5	6.2	7.7	8.1	10	التحويلات
1.7	1.3	1	1.6	1.7	2.6	2.9	3.4	الاستثمار
0.4	0.3	-1	-3.8	0.2	0.3	-4.2	- صفر	الرصيد
-1.9	-1.6	-3	-5	-5	-4.5	-6.4	-7	الرصيد الأولي دون هيدروكربونات/الناتج المحلي الإجمالي دون هيدروكربونات

دينامية المديونية

من جهة أخرى، أدى الانفصال إلى تفاقم معتبر في تكلفة الدين الخارجي الذي انتقل من 59,4 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي عام 2011 إلى 81,4 في المائة عام 2012. وبالفعل، فقد نص الاتفاق الموقع بين السودان وجنوب السودان عام 2012 على تكفل السودان بتسديد إجمالي الدين العام.

وفي عام 2012، سجل عبء خدمة الدين تزايداً معتبراً ليمثل 37,7 في المائة من الصادرات و34,9 في المائة من مداخيل الحكومة (الجدول 11).

لا تزال نسبة الدين الخارجي إلى الناتج المحلي الإجمالي مرتفعة حيث بلغت 54 في المائة عام 2014. وتمثلت 85 في المائة من الدين، عام 2013، في متأخرات (مشاورات المادة الرابعة 2014، صندوق النقد الدولي). وتشكل متأخرات الدين عائقاً كبيراً للحصول على التمويلات الخارجية التي جفت منذ عام 2012. ولا تتعدى قيمة الدين الجديد الذي يستطيع السودان التعاقد عليه 01 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي، حيث تراجعت من 618 مليون دولار أمريكي عام 2013 إلى 152 مليون دولار أمريكي في 2014 (الجدول 12).

ارتفعت قيمة الدين العام المستحقة على مواطنين من 2,1 مليار جنيه سوداني عام 2000 إلى 19,8 مليار جنيه سوداني عام 2011. وانتقلت قيمة إجمالي الدين (الخارجي والداخلي) من 49 مليار جنيه سوداني عام 2000 إلى 137 مليار جنيه سوداني عام 2011. وبلغت قيمة الدين الخارجي 43,8 مليار دولار أمريكي عام 2013 (بنك السودان المركزي 2014).

الجدول 3: عبء خدمة الدين في المائة

2012	2011	2010	2009
37.7	18.3	17.1	25.8
34.9	18.7	18.2	24.9

خدمة الدين/صادرات

خدمة الدين/دخل

الجدول 4: اتجاهات الدين الجديدة (ملايين الدولارات الأمريكية)

H1	2014	2013	2012	2011	2010	2009
ديون جديدة	152	618	431	857	419	1655
ميسرة	5	16	134	193	150	204
غير ميسرة	147	602	296	664	269	1451

لتزم السودان لدى صندوق النقد الدولي بالمحافظة على القيمة الجديدة للدين غير الميسر إلى أقل من 700 مليون دولار أمريكي.

الإصلاحات المطبقة للتحكم في دينامية المديونية العامة

يتم التحكم في دينامية الدين من خلال تصحيح أوضاع المالية العامة وترشيد النفقات العامة من أجل تحقيق فعالية أفضل لتدخل الدولة. ويؤثر استحواذ نفقات التسيير على جزء كبير من الميزانية في قدرات الدولة على الاستثمار، وبالتالي يحد من إمكانيات النمو مستقبلاً وقدراتها على بلوغ أهداف التنمية الاجتماعية. وبالتالي يتم التحكم في تطور رصيد الميزانية كما يلي:

- التقليل من تقلب المداخيل من خلال توسيع الوعاء الضريبي وتحسين أكبر لتحصيل الضريبة من أجل رفع حجم مساهمة المداخيل غير النفطية في الميزانية؛
- التحكم في دينامية نفقات التسيير؛
- ترشيد النفقات ذات الطابع الاجتماعي؛
- الرفع من النفقات المخصصة للاستثمار العام.

في شهر أيلول/سبتمبر 2012، تم التوقيع على اتفاق بين السودان وجنوب السودان متعلق بالرسوم المفروضة على عبور نفط جنوب السودان، مما شكّل مُتنفساً للمالية العامة في السودان. غير أن عودة الصراع³³ تجعل هذا المورد متقلباً وغير قابل للتنبؤ، الأمر الذي قد يؤثر في استقرار المالية العامة وحسن إدارتها. ففي عام

33 لم تتم تسوية الصراع الذي نشب شباط/فبراير 2012 وأدى إلى توقف إنتاج المحروقات في جنوب السودان إلا في آذار/مارس 2013.

- في سبتمبر/أيلول 2013، زيادة سعر النفط بنسبة 68 في المائة، أي من 12 إلى 21 جنيه سوداني للغالون. وزيادة سعر الديزل بنسبة 75 في المائة، أي من 8 إلى 14 جنيه سوداني للغالون.

- تحرير سعر السكر؛

- ترشيد الوزارات بغية إجراء تخفيضات في ميزانية التسيير.

ترشيد النفقات الاجتماعية :

- زيادة في الرواتب الشهرية للموظفين والمعاشات الشهرية قدرها 100 جنيه سوداني ؛

- زيادة النفقات الاجتماعية لفائدة أصحاب الدخل المحدود: في

سبتمبر/أيلول 2013، أعلنت الحكومة بأن 500000 أسرة فقيرة

سوف تتلقى تحويلًا نقديًا قدره 150 جنيه سوداني؛

- برنامج تحويلات مباشرة لأكثر الأسر فقرا.

تعزيز قدرات الميزانية :

- تعزيز قدرات تسيير ميزانية البلد قصد تحقيق توقعات الميزانية في أفق كاف (ثلاثة أعوام)، وتحسين عمليات الإبلاغ ومتابعة تنفيذ الميزانيات، ولا سيما إدارة أفضل لدينامية الدين .

تُعتبر زيادة الرسوم عنصراً أساسياً في تخفيض العجز المالي طالما أن حصة الرسوم (غير النفطية) في الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي التي لم تتعدى 7,6 في المائة عام 2014 في السودان، تبقى ضعيفة مقارنة ببلدان أخرى (مصر 14,6 في المائة، وأوغندا 12,4 في المائة، وزامبيا 18,6 في المائة...الخ).

وقد سمحت زيادة الضرائب وتحسين تحصيلها (الذي يظل نسبياً) من تقويم طفيف للمداخيل فانتقلت من 9,2 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي عام 2012 إلى 11,3 في المائة عام 2014. كما سمح التحكم في النفقات الجارية (لا سيما الحد من رفع الأجور رغم التضخم الكبير) وزيادة الإعانات من استيعاب النفقات العامة.

يحتوي قطاع المناجم، لا سيما الذهب، على مخزون هام من الضرائب. ففي عام 2012، أصبح الذهب أول مصدر للدخل من التصدير، إذ انتقل من أقل من 01 في المائة من الصادرات عام

2014 ، قدّر صندوق النقد الدولي قيمة الرسوم المتأتية من عبور النفط بحوالي 1,4 مليار دولار أمريكي مقابل 442 مليون دولار أمريكي عام 2013.

يتأتى خفض تقلب المداخيل خصوصاً من خلال تقليص الحصة من الميزانية التي تُمولها مداخيل النفط. وفي الواقع، لقد تعمقت تبعية الاقتصاد السوداني للمحروقات منذ نهاية التسعينات. وبالرغم من أن مساهمة قطاع المواد الهيدروكربونية في الناتج المحلي الإجمالي تُعدّ متواضعة نسبياً مقارنة ببلدان أخرى في المنطقة (على غرار الجزائر مثلاً)، فإنّ ميزانية الدولة تعتمد بأكثر من 40 في المائة على الرسوم المتأتية من هذا القطاع.

في شهر حزيران/يونيه 2012، اعتمدت السلطات السودانية برنامجاً إستراتيجياً لمواجهة الصدمة الناجمة عن انفصال الجزء الجنوبي للبلد التي أثّرت في المالية العامة. ويتضمن هذا البرنامج بالخصوص:

تدابير زيادة الإيرادات:

- تخفيض 66 في المائة من قيمة سعر الصرف؛

- رفع الجباية؛

- رفع الرسم على القيمة المضافة من 15 إلى 17 في المائة؛
- رفع الضريبة على النمو من 10 إلى 13 في المائة؛
- رفع الضريبة على أرباح البنوك من 15 إلى 30 في المائة؛
- تحسين التحصيل الضريبي وتخفيض الإعفاءات الضريبية.

تدابير ترشيد النفقات العامة :

- تخفيض الإعانات الموجهة للوقود التي شُرِعَ فيها منذ يناير/كانون الأول 2011 وامتدت إلى 2013؛

• رفع 31 في المائة من أسعار النفط و44 في المائة بالنسبة للديزل في عام 2011؛

• مراجعة ميزانية عام 2012 أخذاً بعين الاعتبار التخفيض الإضافي في الإعانات؛

2008 إلى 13 في المائة عام 2011 و41,7 في المائة عام 2012 (بفعل انهيار صادرات النفط). وبالرغم من أن الضرائب التي تُؤثّر في الشركات الكبيرة تساوي في قيمتها تلك المفروضة في البلدان المنتجة للذهب الأخرى، يتعيّن على السلطات الاستفادة من حيز التدخل لإدماج آلاف صغار الحرفيين المتهربين من الضرائب في الوعاء الضريبي.

وقد سمحت التدابير المتخذة من تقليص العجز المالي من ناقص 3,8 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي عام 2012 إلى ناقص 0,9 في المائة عام 2014.

ولكن حيزا هاما للتدخل لا يزال قائما فيما يتعلق بتخفيض الإعانات بما أن نسبتها، رغم الزيادة المقدرة بحوالي 162 في المائة في أسعار الوقود بين يونيه/حزيران 2012 و2014، تُمثّل لغاية الآن 2 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي.

وعلاوة على هذا الجانب، يشكل تخفيض التدفقات غير المشروعة لرؤوس الأموال أيضا تحديا هاما تُواجهه المالية العامة. إذ قُدّرت قيمتها بأكثر من 14,7 مليار دولار خلال الفترة 1970 - 2008 (تسيير التدفقات غير المشروعة).

وفي الختام، ينهج السودان الدرب الصحيح فيما يتعلق بالإصلاحات المالية ولكن حيز التدخل لا يزال هاما. كما أن استقرار الموارد المالية الذي يسمح بالحصول على فائض مالي يكفي للتحكم في الدين لا يزال تحديا كبيرا. علاوة على التحكم في العجز، يبدو أنّ تنويع الاقتصاد أمر حرج ليس فقط ما تعلق بتسوية مشاكل تمويل المالية العامة وإنما حتى من أجل مواجهة التحديات الاجتماعية. وفي هذا السياق، يبدو ضروريا أن يُعاد توجيه النفقات العامة نحو نفقات اجتماعية أكثر فعالية و نحو استثمار أكبر، وكذا تعزيز قدرات الدولة التي لا تزال غير كافية في صياغة إصلاحات ناجعة وتنفيذها.

تقييم نوعية البيانات الوطنية

ملاحظة منهجية بشأن تقييم نوعية البيانات

في التقيد بالآجال الزمنية وتواتر تحديث البيانات وفقاً للمعايير الدولية. وتضمن التقييم كذلك قياس مدى قابلية سلسلة البيانات للمقارنة، بالاستناد إلى طول كل منها وتعريفها ووحدات القياس المعيارية المستخدمة فيها. وجرى كذلك تقييم سبل الحصول على البيانات، وخصوصاً إذا ما كانت البيانات مفتوحة ومتاحة لاطلاع عامة الجمهور عليها، والنسق الذي تتوفر به البيانات وسهولة تنزيلها من الشبكة وتقاسمها عبرها. وخضعت للتقييم كذلك اقتباسات البيانات إلى جانب ما يرد فيها من إشارات إلى المصادر الأولية والثانوية. وأخيراً، تقصى التقييم مدى اكتمال البيانات الوصفية المعدة للإصدار فضلاً عن مدى اكتمال الوثائق والحواشي ووضوحها.

لقد جرى تقييم نوعية مصادر البيانات الوطنية المتعلقة بالمؤشرات الرئيسية في الموجزات القطرية. ونتائج هذا التقييم معروضة في شكل رموز يحمل كل منها لونا محدداً، حيث يشير اللون الأخضر إلى مصدر بيانات "جيدة النوعية"، واللون الأصفر إلى مصدر بيانات "مقبول"، في حين يشير اللون الأحمر إلى مصدر بيانات "بحاجة إلى تحسين".

وقد ركز التقييم على الشفافية وإمكانية الحصول على البيانات بالنسبة لكل مصدر بيانات وطنية. وأخذ التقييم في الحسبان توقيت صدور البيانات وعدد مرات نشرها بالاستناد إلى الدقة

السكان	القيمة	التقييم
السكان (بالملايين)	39.6 (2016)	1
معدل الوفيات الخام (الوفيات في كل 1000 ساكن)	16.7 (2011)	1
مؤشرات الاقتصاد الكلي والقطاعية الرئيسية	القيمة	التقييم
الناتج المحلي الإجمالي، السعر الثابت (مليون جنيه سوداني)	29.3 (2014)	2
معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي (في المائة)	3.6 (2014)	2
معدل التضخم (في المائة)	36.9 (2014)	2
رصيد الحساب الجاري (نسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي)	-6 (2014)	2
الاتجاهات الاقتصادية ومؤشرات الأداء	القيمة	التقييم
مجموع الصادرات (بملايين الدولارات الأمريكية)	3361 (2015)	2
مجموع الواردات (بملايين الدولارات الأمريكية)	9509 (2015)	2
التعليم والعمالة	القيمة	التقييم
المعدل الصافي للتسجيل في التعليم الابتدائي	97 (2013)	1
الصحة	القيمة	التقييم
انتشار الأطفال ناقصي الوزن الذين يقل عمرهم عن خمس سنوات	12.6 (2010)	1
معدل الوفيات دون سن الخامسة (في كل 100 ولادة حية)	78.5 (2010)	1
معدل وفيات الرضع (في كل 100 ولادة حية)	32.9 (2010)	1
معدل الوفيات النفاسية	215.6 (2010)	1

قائمة المراجع

- مكتب الإحصاء المركزي (السودان)، استقصاء حول صحة الأسر المعيشية في السودان، (2010).
- مصرف التنمية الأفريقي ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي (2015)، التوقعات الاقتصادية لإفريقيا: السودان، (2015)، التوقعات الاقتصادية لإفريقيا.
- الحولية الإحصائية الإفريقية
- مصرف التنمية الأفريقي ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي (2015)، التوقعات الاقتصادية لإفريقيا.
- بنك السودان المركزي (2014)، التقرير السنوي.
- مكتب الإحصاء المركزي (2009)، الاستقصاء الوطني حول الأسر المعيشية.
- اللجنة الاقتصادية لإفريقيا، بيانات الدليل الإفريقي للمسائل الجنسانية والتنمية، أيلول/سبتمبر 2015.
- الأونكتاد، قاعدة البيانات الإحصائية.
- قاعدة البيانات الإحصائية COMTRADE. تم الإطلاع عليها عدة مرات عام 2015.
- مكتب الإحصاء المركزي للسودان (2010)، الاستقصاء الوطني حول الظروف المعيشية للأسر. (2010).
- صندوق النقد الدولي (2014)، مشاورات المادة 4 (2011-2014).
- الأمم المتحدة (2014)، تقرير حول التنمية البشرية.
- منظمة الصحة العالمية (2015)، تقرير حول الإحصاءات العالمية المتعلقة بالصحة.
- برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (2015)، التقرير حول التنمية البشرية، صفحة 18- الحاشية السفلية.
- اليونيسيف (2013)، تقديرات.
- اليونيسيف (2014)، التقرير الوطني عن الأهداف الإنمائية للألفية 2010، وتقديرات.
- www.moibrahimfoundation.org
- www.govindicators.org